

مَتْنُ الْمَنْظُومَةِ الْمُسَمَّاةِ

مُرَادُ الْقَوْلِ السَّعْوِيِّ

مُنْبَغِي الرُّقْبَةِ الصَّعْوِيِّ

« فِي أَصُولِ الْفِقْهِ »

لَنَاظِمِهَا مَجْدِدِ الْعِلْمِ فِي قَطْرِهٖ

سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ السَّنْقِطِيَّ

رَاجِعُهُ وَصَيِّحُ مَتْنِهِ وَضَبْطُهُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ وَلَدُ سَيِّدِي وَلَدُ هَبِيبِ السَّنْقِطِيَّ

تَوْزِيْعُ

دَارُ الْمَنَارَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

جَدَّة

النَّاشِرُ

مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْقَائِمِ

مستن المنظومة المشتملة

مَسْأَلَةُ السُّعْيِ

مُنْبَغِي الرُّقْيَةِ وَالصُّعْيِ

« في أصول الفقه »

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مَتْنُ الْمَنْظُومَةِ الْمُسَمَّاةِ

مِلَّةُ الْقَائِدِ السَّعَوِيِّ

مِلَّةُ بَيْتِ الْقَائِدِ السَّعَوِيِّ

« فِي أَصُولِ الْفِقْهِ »

لَنَاظِرٍ بِمَدْرَسَةِ الْعِلْمِ فِي قَطْرِه

سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ السَّنْقِيَّطِيَّ

رَاجِعُهُ وَصَبَّحَ مَتْنَهُ وَضَبَطَهُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدٌ وَلَدُ سَيِّدِي وَلَدُ حَبِيبِ السَّنْقِيَّطِيَّ

النَّاشِرُ

مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَائِدِي

تَوْزِيْعُ

دَارُ الْمَنَارَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

حقوق الطبع محفوظة للناشر
محمد بن محمد بن عبد القادر

الطبعة الثانية
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

دار المنيرة
للنشر والتوزيع

ص ب ١٢٥٠ جدة ٢١٤٣١ المملكة العربية السعودية
هاتف ٦٦٠٣٦٥٢ فاكس ٦٦٠٣٢٣٨ المستودع ٦٦٧٥٨٦٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

وبعد فهذا متن مراقي السُّعود مضبوطاً حسب الإمكان وقد كنت قرأته أولاً على النسخة القديمة الحجرية التي هي أصحُّ النسخ التي كانت موجودة قبل الطباعة حيث إنها مصححة كما ينبىء عن ذلك ما على هوامشها من التصويبات، وقد كنت أتخرى المحافظة على تصحيح المتن أوان قراءتي للنظم، ثم إنني الآن اعتمدت في ضبط النص على نسخة خطية مصححة على شيخنا الشيخ محمد عبد الله بن الصديق وعلى حواشيتها تعاليق منه تنبىء باهتمامه بتصحيحها وفي آخرها كتب ناسخها: والنسخة الأم نسخة ممتازة بخط العلامة الفقيه الأصولي اللغوي المحدث الشاعر الأديب الزاهد الشيخ محمد عبد الله بن الصديق، وقد خالفته في ضبط كلمة في آخر المقدمة في قول المؤلف:

فليس يُجزى من له يُقَدِّمُ

ولا عليه دون حظر يُقَدِّمُ

فقوله دون حظر يقدم، شكلت في النسخة المذكورة

يُقدّم بالبناء للمفعول، والذي تبيّن لي أنها يُقدّم بالبناء للفاعل بعود الضمير الفاعل على (من) الموصولة في قوله: فليس يجزى (من)، وكذلك إذا خالف ما في النسخة الحجرية فإني غالباً أعتد على ما فيها، وقد كتب الشيخ محمد عبد الله في آخر النسخة أن ناسخها قرأها عليه قراءة مجودة متصفة بالتحقيق والتدقيق، ولذلك اعتمدت عليها بعد الله لثقتي في الشيخ محمد عبد الله، وإنما حاولت تصحيح هذا المتن لما رأيت من الأغلط الكثيرة المخلة بالمعنى في المتن الملحق بالنسخة المطبوعة في الرياض من شرح الشيخ محمد الأمين بن أحمد زيدان لمراقي السعود. والله أرجو أن ينفع به القارئ والمقرئ إنه على كل شيء قدير وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

محمد ولد سيدي ولد حبيب

مكة المكرمة ١٤/٧/١٤١٤ هـ

الشنقيطي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ارْتَسَمَا
سُمِيَ لَهُ وَالْعَلَوِيُّ الْمُنْتَمِي
- ٢- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَفَاضَا
مِنَ الْجَدِّ الَّذِي دُهِورًا غَاضَا
- ٣- وَجَعَلَ الْفُرُوعَ وَالْأَصُولَا
لِمَنْ يَرُومُ نَيْلَهَا مَخْصُولَا
- ٤- وَشَادَ ذَا الدِّينِ بِمَنْ سَادَ الْوَرَى
فَهُوَ الْمُجَلِّي وَالْوَرَى إِلَى وَرَا
- ٥- مُخَمِّدٍ مُنِيرِ الْقُلُوبِ
وَكَاثِفِ الْكُرْبِ لَدَى الْكُرُوبِ
- ٦- صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَ
وَالِهِ وَمَنْ لِشَرَعِهِ انْتَمَى
- ٧- هَذَا وَحِينَ قَدْ رَأَيْتُ الْمَذْهَبَا
رُجْحَانُهُ لَهُ الْكَثِيرُ ذَهَبَا

- ٨ - وما سِوَاهُ مِثْلُ عَنُقَا مُغْرِبِ
فِي كُلِّ قُطْرٍ مِنْ نَوَاحِي الْمَغْرِبِ
٩ - أَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ مِنْ أَصُولِهِ
مَا فِيهِ بِغِيَّةٌ لِيذِي فُصُولِهِ
١٠ - مُتَّبِعِدًا عَنْ مَقْصِدِي مَا ذُكِرَا
لِذِي الْفُنُونِ غَيْرِهِ مَحْرُورَا
١١ - سَمَّيْتُهُ مَرَاقِي السُّعُودِ
لِمُبْتَنِي الرُّقِيِّ وَالصُّعُودِ
١٢ - أَسْتَوْهَبُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَدْدَا
وَنَفْعَهُ لِلْقَارِئِينَ أَبَدَا

مقدمة

- ١٣ - أَوَّلُ مَنْ أَلْفَهُ فِي النُّكُثِ
مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ الْمُطَّلِبِيِّ
١٤ - وَغَيْرُهُ كَانَ لَهُ سَلْسِيقَةٌ
مِثْلُ الَّذِي لِلْعَرَبِ مِنْ خَلِيقَةٍ
١٥ - الْأَخْكَامُ وَالْأَدِلَّةُ الْمَوْضُوعُ
وَكَوْنُهُ هَذَا فَقَطْ مَسْمُوعُ

كتاب أصول الفقه

- ١٦ - أَصْوَلُهُ دَلَائِلُ الْإِجْمَالِ
وَطُرُقُ التَّرْجِيحِ قَيْدُ تَالِ
١٧ - وَمَا لِلْإِجْتِهَادِ مِنْ شَرْطٍ وَضَخِ
وَيُطْلَقُ الْأَصْلُ عَلَى مَا قَدْ رَجَحَ

فصل

- ١٨ - وَالْفَرْعُ حُكْمُ الشَّرْعِ قَدْ تَعَلَّقَا
بِصِفَةِ الْفِعْلِ كَنَدْبٍ مُطْلَقَا
١٩ - وَالْفِئْقَةُ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ
لِلشَّرْعِ وَالْفِعْلُ نَمَاهَا النَّامِي
٢٠ - أَدِلَّةُ التَّفْصِيلِ مِنْهَا مُكْتَسَبٌ
وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاحِ فِيمَا قَدْ ذَهَبَ
٢١ - فَالْكُلُّ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاحِي الْأَرْبَعَةِ
يَقُولُ لَا أَذْرِي فَكُنْ مُتَّبِعَهُ
٢٢ - كَلَامُ رَبِّي إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا
يَصِحُّ فِعْلاً لِلْمُكَلَّفِ اعْلَمَا
٢٣ - مَنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِهِ مُكَلَّفٌ
فَذَاكَ بِالْحُكْمِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ

- ٢٤ - قَدْ كُفِّ الصُّبِي عَلَى الَّذِي اغْتُمِي
بغِيرِ مَا وَجَبَ وَالْمُحَرَّمِ
- ٢٥ - وَهُوَ إِلْزَامُ الَّذِي يَشْتُقُّ
أَوْ طَلَبُ فَاةٍ بِكُلِّ خَلْقٍ
- ٢٦ - لِكَيْتَهُ لَيْسَ يُفِيدُ فَرْعًا
فَلَا تَضِيقُ لِمَقْدِ فَرْعٍ ذَرْعًا
- ٢٧ - وَالْحُكْمُ مَا بِهِ يَجِيءُ الشَّرْعُ
وَأَضْلُ كُلِّ مَا يَضُرُّ الْمَنْعُ
- ٢٨ - ذُو فَتْرَةٍ بِالْفَرْعِ لَا يُرَاعَى
وَفِي الْأَصُولِ بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ
- ٢٩ - ثُمَّ الْخِطَابُ الْمُقْتَضِي لِلْفِعْلِ
جَزْمًا قَلْبِيًّا لَدَى ذِي الثَّقَلِ
- ٣٠ - وَغَيْرُهُ التَّنَدُّ وَمَا التَّرْكُ طَلَبُ
جَزْمًا فَتَحْرِيمٌ لَهُ الْإِثْمُ انْتِسَابُ
- ٣١ - أَوْ لَا مَعَ السُّخْطِ أَوْ لَا فِعْ ذَا
خِلَافَ الْأَوْلَى وَكَرَاهَةً خُذَا
- ٣٢ - لِذَلِكَ وَالْإِبَاحَةَ الْخِطَابُ
فِيهِ اسْتَوَى الْفِعْلُ وَالْإِجْتِنَابُ

- ٣٣ - وما مِن البراءة الأضلية
قد أخذت فليست الشرعية
- ٣٤ - وهي والجواز قد ترادفا
في مطلق الإذن لدى من سلفا
- ٣٥ - والعلم والوضع على المغموف
شرط يعم كل ذي تكليف
- ٣٦ - ثم خطاب الوضع هو الوارد
بأن هذا مانع أو فاسد
- ٣٧ - أو ضده أو أنه قد أوجبا
شرطاً يكون أو يكون سببا
- ٣٨ - وهو من ذاك أعم مطلقا
والفرض والواجب قد توافقا
- ٣٩ - كالختم واللازم مكثوب وما
فيه اشتباه للكرهية انتمى
- ٤٠ - وليس في الواجب من نوال
عند انتفاء قصد الامتثال
- ٤١ - فيما له النية لا تشترط
وغير ما ذكرته فغلط

- ٤٢ - وَمِثْلُهُ التُّرْكُ لِمَا يُحْرَمُ
 من غير قَصْدٍ ذَا نَعَمٍ مُسَلِّمٌ
- ٤٣ - فَضِيلَةٌ وَالنَّدْبُ وَالذِّي اسْتُحِبَّ
 تَرَادَفَتْ ثُمَّ التَّطَرُّعُ اسْتُخِيبَ
- ٤٤ - رَغِيْبَةٌ مَا فِيهِ رَغَبٌ التُّبْيِي
 بِذِكْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ جُوبِي
- ٤٥ - أَوْ دَامَ فِعْلُهُ بِوَضْفِ التَّنْفِيلِ
 وَالتَّنْفِيلُ مِنْ تِلْكَ الْقِيُودِ أَخْلِي
- ٤٦ - وَالْأَمْرُ بِبَلِّ أَغْلَسَمَ بِالصُّوَابِ
 فِيهِ نَبِيٌّ الرَّشْدِ وَالصُّوَابِ
- ٤٧ - وَسُنَّةٌ مَا أَحْمَدٌ قَدْ وَاظَبَا
 عَلَيْهِ وَالظُّهُورُ فِيهِ وَجَبَا
- ٤٨ - وَبَغَضُهُمْ سَمَى الَّذِي قَدْ أَكْدَا
 مِنْهَا بِوَأَجِبٍ فُخِذَ مَا قُتِدَا
- ٤٩ - وَالتَّنْفِيلُ لَيْسَ بِالشَّرْعِ يَجِبُ
 فِي غَيْرِ مَا تَنْظَمُهُ مُقَرَّبُ
- ٥٠ - قِفْ وَاسْتَمِعْ مَسَائِلًا قَدْ حَكَمُوا
 بِأَنْهَا بِالابْتِدَاءِ تَلْزَمُ

- ٥١ - صَلَاتُنَا وَصَوْمُنَا وَحُجَّتُنَا
وَعُمْرَةٌ لَنَا كَذَا اغْتِكَافُنَا
- ٥٢ - طَوَافُنَا مَعَ اِتِّتِمَامِ الْمُقْتَدِي
فِي لَزْمِ الْقَضَا بِقَطْعِ عَامِدِ
- ٥٣ - مَا مِنْ وَجُودِهِ يَجِيءُ الْعَدَمُ
وَلَا لُزُومَ فِي اِتِّتِمَامِ يُغْلَمُ
- ٥٤ - بِمَنْعِ يَمْنَعُ لِلدَّوَامِ
وَالِإِتِّتَادِ أَوْ آخِرِ الْأَقْسَامِ
- ٥٥ - أَوْ أَوَّلِ فَفَقَطَّ عَلَى نِزَاعِ
كَالطَّوْلِ الْاِسْتِثْبَاءِ وَالرَّضَاعِ
- ٥٦ - وَلَا زَمَ مِنْ اِتِّتِمَامِ الشُّرْطِ
عَدَمُ مَشْرُوطِ لَدَى ذِي الضَّبْطِ
- ٥٧ - كَسَبَبِ وَذَا الِوَجُودِ لَا زِمَ
مِنْهُ وَمَا فِي ذَاكَ شَيْءٌ قَائِمُ
- ٥٨ - وَاجْتِمَاعِ الْجَمِيعِ فِي النُّكَاكِ
وَمَا هُوَ الْجَبَالِبُ لِلنُّجَاكِ
- ٥٩ - وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجَ
وَصِيغَةٌ دَلِيلُهَا فِي الْمُتَّهَجِ

- ٦٠ - وَمَعَ عِلَّةٍ تَرَادَفَ السَّبَبُ
وَالْفَرْقُ بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ قَدْ ذَهَبَ
- ٦١ - شَرْطُ الْوُجُوبِ مَا بِهِ تُكَلَّفُ
وَعَدَمُ الطَّلَبِ فِيهِ يُعْرَفُ
- ٦٢ - مِثْلُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالنُّقْطَاءِ
وَكَبُورِ بَعْثِ الْأَنْبِيَاءِ
- ٦٣ - وَمَعَ تَمَكُّنٍ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا
وَعَدَمُ الْعُقْلَةِ وَالنُّومِ إِذَا
- ٦٤ - وَشَرْطُ صِحْحَةٍ بِهِ اعْتِدَادُ
بِالْفِعْلِ مِنْهُ الطُّهْرُ يُسْتَفَادُ
- ٦٥ - وَالشَّرْطُ فِي الْوُجُوبِ شَرْطٌ فِي الْأَدَاءِ
وَعَزْوَةٌ لِلاتِّفَاقِ وَجَدَا
- ٦٦ - وَصِحْحَةٌ وَفَاقٌ ذِي الْوَجْهِينِ
لِلشَّرْعِ مُطْلَقاً بِدُونِ مَعْنَى
- ٦٧ - وَفِي الْعِبَادَةِ لَدَى الْجَمْعِ
أَنْ يَسْقُطَ الْقَضَا مَدَى الدُّهُورِ
- ٦٨ - يُبْنَى عَلَى الْقَضَاءِ بِالْجَدِيدِ
أَوْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لَدَى الْمُجْبِدِ

- ٦٩ - وَهِيَ وَفَائِدَةُ لِنَفْسِ الْأَمْرِ
أَوْ ظَنُّ مَأْمُورٍ لَدَى ذِي خُبْرٍ
- ٧٠ - بِصِحَّةِ الْعَقْدِ يَكُونُ الْأَثَرُ
وَفِي الْفَسَادِ عَكْسُ هَذَا يَظْهَرُ
- ٧١ - إِنْ لَمْ تَكُنْ حَوَالَةَ أَوْ تَلَفٌ
تَعَلَّقَ الْحَقُّ وَنَقَصَ يُوَلَّفُ
- ٧٢ - كِفَايَةُ الْعِبَادَةِ الْإِجْزَاءُ
وَهِيَ أَنْ يَسْقُطَ الْأَقْبِضَاءُ
- ٧٣ - أَوْ السُّقُوطُ لِلْقَضَا وَذَا أَخَصَّ
مِنْ صِحَّةٍ إِذْ بِالْعِبَادَةِ يُخَصَّ
- ٧٤ - وَالصُّحَّةُ الْقَبُولُ فِيهَا يَدْخُلُ
وَيَغْضُهُمْ لِإِلَامْتِوَاءِ يَنْقُلُ
- ٧٥ - وَخُضَّصَ الْإِجْزَاءُ بِالْمَطْلُوبِ
وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَكْتُوبِ
- ٧٦ - وَقَابِلِ الصُّحَّةِ بِالْبُطْلَانِ
وَهُوَ الْفَسَادُ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ
- ٧٧ - وَخَالَفَ التُّعْمَانُ فَالْفَسَادُ
مَا نَهَيْتُهُ لِلرُّوضِ يُسْتَفَادُ

- ٧٨ - فعل العبادة بِوَقْتٍ غَيَّنَا
 شرعاً لها باسمِ الأَدَاءِ قُرِنَا
- ٧٩ - وَكَوْنُهُ بِفِعْلِ بَعْضٍ يَخْصُلُ
 لِعَاضِدِ النَّصِّ هُوَ الْمُعْوَلُ
- ٨٠ - وَقِيلَ مَا فِي وَقْتِهِ أَدَاءٌ
 وَمَا يَكُونُ خَارِجاً قَضَاءً
- ٨١ - وَالْوَقْتُ مَا قَدَّرَهُ مَنْ شَرَعَا
 مِنْ زَمَنِ مُضَيَّقاً مُوسِعَا
- ٨٢ - وَضِدُّهُ الْقَضَاءُ تَدَارِكاً لِمَا
 سَبَقَ الَّذِي أَوْجَبَهُ قَدْ عَلِمَا
- ٨٣ - مِنْ الأَدَاءِ وَاجِبٌ وَمَا مُنْعٍ
 وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْجَوَازُ قَدْ سُمِعَ
- ٨٤ - وَاجْتَمَعَ الأَدَاءُ وَالْقَضَاءُ
 وَرُبَّمَا يَسْتَفِرُّ الأَدَاءُ
- ٨٥ - وَانْتَفَى فِي النَّفْلِ وَالْعِبَادَةِ
 تَكْرِيرُهَا لَوْ خَارِجاً إِعَادَةَ
- ٨٦ - لِإِلْعَازِ وَالرَّخْصَةِ حُكْمٌ غَيْرًا
 إِلَى سُهْوَةٍ لِإِلْعَازِ قُرَرًا

- ٨٧ - مَعَ قِيَامِ عِلَّةِ الْأَصْلِيِّ
وغيرها عزيمة النبي
- ٨٨ - وتلك في المأذون جزماً توجده
وغيره فيه لهم تردد
- ٨٩ - ورُبَّما تجي لما أُخْرِجَ مِنْ
أصل بمُطْلَقِ امتناعه فمن
- ٩٠ - وما به للخير الوصول
بِنَظَرِ صَحِّ هُوَ الدَّلِيلُ
- ٩١ - والنَّظَرُ الْمُوصِلُ مِنْ فِكْرٍ إِلَى
ظَنِّ بِحُكْمٍ أَوْ لِعِلْمٍ مُسْتَجَلَا
- ٩٢ - الإدراك من غير قضا تصور
ومغه تضديق وذا مُشْتَهَرُ
- ٩٣ - جازمه دون تغيير علم
علماً وغيره اعتقاد ينقسم
- ٩٤ - إلى صحيح إن يكن يُطابِقُ
أو فاسد إن هو لا يوافق
- ٩٥ - والوهم والظن وشك ما اختمَلُ
لِرَاجِعٍ أَوْ ضِدِّهِ أَوْ مَا اغْتَدَلُ

- ٩٦ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ يَخْتَلِفُ
جَزْماً وَبَعْضُهُمْ بِنَفْسِهِ عُرِفَ
- ٩٧ - وَإِنَّمَا لَهُ لَدَى الْمُحَقِّقِ
تَفَاوُتٌ بِحَسَبِ التَّعَلُّقِ
- ٩٨ - لِمَالَهُ مِنْ اتِّحَادٍ مِنْحَتِمٍ
مَعَ تَعَدُّدٍ لِمَعْلُومٍ عَلِيمٍ
- ٩٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ الزَّيْدُ وَالتُّقْصَانُ
هَلْ يَنْتَمِي إِلَيْهِمَا الْإِيمَانُ
- ١٠٠ - وَالْجَهْلُ جَا فِي الْمَذْهَبِ الْمَخْمُودِ
هُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ
- ١٠١ - زَوَالُ مَا عَلِيمٍ قَلَّ نِسْبَانُ
وَالْعِلْمُ فِي السَّهْوِ لَهُ اكْتِنَانُ
- ١٠٢ - مَا رَبُّنَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَسَنُ
وغيره القبيحُ والمُسْتَهْجَنُ
- ١٠٣ - هَلْ يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى ذِي الْعُذْرِ
كَحَائِضٍ وَمُمْرِضٍ وَسَفْرِ
- ١٠٤ - وَجَوْبُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ رَجَحُ
وَضَعْفُهُ فِيهِ لَدِيهِمْ وَضَحُ

- ١٠٥ - وَهُوَ فِي وَجُوبٍ قَضِدٍ لِأَدَا
أَوْ ضِدِّهِ لِقَائِلٍ بِهِ بَدَا
- ١٠٦ - وَلَا يُكَلِّفُ بِتَغْيِيرِ الْفِعْلِ
بَاعِثُ الْأَنْبِيَا وَرَبُّ الْفَضْلِ
- ١٠٧ - فَكَفْنَا بِالنَّهْيِ مَطْلُوبُ النَّبِيِّ
وَالْكَفُّ فِعْلٌ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ
- ١٠٨ - لَهُ فُرُوعٌ ذِكْرَتْ فِي الْمَنْهَجِ
وَسَرْدُهَا مِنْ بَعْدِ ذَا الْبَيْتِ يَجِي
- ١٠٩ - مِنْ شُرْبٍ أَوْ خَيْطٍ ذَكَاةٍ فَضْلٍ مَا
وَعَمَدٍ رَسَمٍ شَهَادَةٍ وَمَا
- ١١٠ - عَطَّلَ نَاطِرٌ وَذُو الرَّهْنِ كَذَا
مُفَرِّطٌ فِي الْعَلْفِ فَادِرٌ انْمَاخِذَا
- ١١١ - وَكَأَلْتِي رُدَّتْ بِغَيْبٍ وَعَدِيمٍ
وَلِيُّهَا وَشَبَّهَهَا مِمَّا عَلِمَ
- ١١٢ - وَالْأَمْرُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَدْ تَعَلَّقَا
بِالْفِعْلِ لِلْإِعْلَامِ قَدْ تَحَقَّقَا
- ١١٣ - وَيَعْدُ لِلْإِلْزَامِ يَسْتَمِيرُ
حَالَ التَّلْبُّسِ وَقَوْمٌ فَرُّوا

- ١١٤ - فَلَيْسَ يُجْزِي مَنْ لَهُ يُقَدِّمُ
وَلَا عَلَيَّهِ دُونَ حَظِّهِ يُقَدِّمُ
- ١١٥ - وَذَا التَّعَبُّدُ وَمَا تَمَحَّضَا
لِلْفِعْلِ فَالتَّقْدِيمُ فِيهِ مَرْتَضَى
- ١١٦ - وَمَا إِلَى هَذَا وَهَذَا يَنْتَسِبُ
فَفِيهِ خُلْفٌ دُونَ نَصٍّ قَدْ جُلِبُ
- ١١٧ - وَقَالَ إِنَّ الْأَمْرَ لَا يُوَجَّهُ
إِلَّا لَدَى تَلَبُّسٍ مُنْتَبِهٍ
- ١١٨ - فَاللُّومُ قَبْلَهُ عَلَى التَّلَبُّسِ
بِالْكَفِّ وَهِيَ مِنْ أَدَقِّ الْأُسِيِّ
- ١١٩ - وَهِيَ فِي فَرْضِ الْكِفَايَةِ فَهَلْ
يَسْقُطُ الْأَثْمُ بِشُرُوعٍ قَدْ حَصَلَ
- ١٢٠ - لِلامْتِنَالِ كَلَّفَ الرَّقِيبُ
فَمُوجِبٌ تَمَكُّنًا مُصِيبٌ
- ١٢١ - أَوْ بِسَيِّئَةٍ وَالْإِبْتِلَاءُ تَرَدُّدًا
شَرْطُ تَمَكُّنٍ عَلَيْهِ انْفِقَادًا
- ١١٢ - عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ يَجُوزُ وَيَقَعُ
مَعَ عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ بِالَّذِي امْتَنَعَ

١٢٣ - فِي عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ كَالْمَأْمُورِ
فِي الْمَذْهَبِ الْمُحَقِّقِ الْمَنْصُورِ

كِتَابُ الْقُرْآنِ وَمَبَاحِثُ الْأَقْوَالِ

١٢٤ - لَفِظٌ مُنَزَّلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ
لِأَجْلِ الْأَعْجَازِ وَلِلتَّعَبُدِ

١٢٥ - وَلَيْسَ لِلْقُرْآنِ تُغْزِيُ الْبَسْمَلَةَ
وَكَوْنُهَا مِنْهَا الْخِلَافِي نَقْلَهُ

١٢٦ - وَبَعْضُهُمْ إِلَى الْقِرَاءَةِ نَظَرُ
وَذَاكَ لِلرُّفُوقِ رَأْيٍ مُعْتَبَرُ

١٢٧ - وَلَيْسَ مِنْهُ مَا بِالْأَحَادِ رُوي
فَلِلْقِرَاءَةِ بِهِ نَفْسِي قَوِي

١٢٨ - كَالِإِحْتِجَاجِ غَيْرِ مَا تَحْصُلَا
فِيهِ ثَلَاثَةٌ فَجَوْزٌ مُسَجَّلَا

١٢٩ - صِحَّةُ الْأَسْنَادِ وَوَجْهَ عَرَبِي
وَوَفْقُ خَطِّ الْأُمِّ شَرْطٌ مَا أَبِي

١٣٠ - مِثْلُ الثَّلَاثَةِ وَرَجَّحَ النُّظْرُ
تَوَاتُرًا لَهَا لَدَى مَنْ قَدْ غَبَرُ

١٣١ - تَوَاتُرِ السَّبْعِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا
وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَحْيِ حَشْوٌ يَقَعُ

١٣٢ - وَمَا بِهِ يُغْنَى بِلا دَلِيلِ
غَيْرُ الَّذِي ظَهَرَ لِلْعُقُولِ

١٣٣ - وَالنَّقْلُ بِالْمُنْضَمِّ قَدْ يُفِيدُ
لِلْقَطْعِ وَالْعَكْسُ لَهُ بَعِيدُ

فصل المنطوق والمفهوم

١٣٤ - مَعْنَى لَهُ فِي الْقَضِيَّةِ قُلْ تَأْصُلُ
وَهُوَ الَّذِي اللفظ به يُسْتَعْمَلُ

١٣٥ - نَصٌّ إِذَا أَفَادَ مَا لَا يَحْتَمِلُ
غَيْراً وَظَاهِراً إِنْ الْغَيْرُ اخْتَمِلَ

١٣٦ - وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنَ لَهُ تَجَلَّى
وَيُطْلَقُ النَّصُّ عَلَى مَا دَلَّ

١٣٧ - وَفِي كَلَامِ الْوَحْيِ وَالْمَنْطُوقِ هَلْ
مَا لَيْسَ بِالصَّرِيحِ فِيهِ قَدْ دَخَلَ

١٣٨ - وَهُوَ دَلَالَةٌ اقْتِضَاءً أَنْ يَدُلُّ
لَفْظٌ عَلَى مَا دُونَهُ لَا يَسْتَقِيلُ

- ١٣٩ - دَلَالَةُ اللَّزُومِ مِثْلُ ذَاتِ
إِشَارَةِ كَذَاكَ الْإِيمَانِ
- ١٤٠ - فَأَوَّلُ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لِمَا
لَمْ يَكُنِ الْقَصْدُ لَهُ قَدْ عَلِمَا
- ١٤١ - دَلَالَةُ الْإِيمَانِ وَالتَّنْبِيهِ
فِي الْفَنِّ تُقْصَدُ لَدَى ذَوِيهِ
- ١٤٢ - أَنْ يَقْرَنَ الْوَصْفُ بِحَكْمٍ إِنْ يَكُنُ
لِغَيْرِ عِلَّةٍ يَعْبَهُ مَنْ قَطُنَ
- ١٤٣ - وَغَيْرُ مَنْطُوقٍ هُوَ الْمَفْهُومُ
مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ قُلْ مَعْلُومُ
- ١٤٤ - يُسَمَّى بِتَنْبِيهِ الْخَطَابِ وَوَرَدَ
فَحْوَى الْخَطَابِ اسْمًا لَهُ فِي الْمَعْتَمَدِ
- ١٤٥ - إِعْطَاءُ مَا لِلْفِظَةِ الْمَشْكُوتَا
مِنْ بَابِ أَوْلَى نَفِيًّا أَوْ ثُبُوتَا
- ١٤٦ - وَقِيلَ ذَا فَحْوَى الْخَطَابِ وَالَّذِي
سَاوَى بِلُحْنِهِ دَعَاةَ الْمُخْتَذِي
- ١٤٧ - دَلَالَةُ الْوَفَاقِ لِلتَّقْيِاسِ
وَهُوَ الْجَلِي تَغْزِي لَدَى أَنْاسِ

- ١٤٨ - وَقِيلَ لِلْفِظِّ مَعَ الْمَجَازِ
وَعَزُوهَا لِلتَّقْلِ ذُو جَوَازِ
- ١٤٩ - وَغَيْرُ مَا مَرَّ هُوَ الْمُخَالَفَةُ
تُمَّتَ تَنْبِيهِ الْخَطَابِ خَالَفَةُ
- ١٥٠ - كَذَا دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ إِضَافَا
وَدَعُ إِذَا السَّاكِتُ عَنْهُ خَافَا
- ١٥١ - أَوْ جَهْلَ الْحُكْمِ أَوْ النُّطْقِ انْجَلِبِ
لِلسُّؤْلِ أَوْ جَزِيٍّ عَلَى الَّذِي غَلَبِ
- ١٥٢ - أَوْ امْتِنَانٍ أَوْ وِفَاقِ الْوَاقِعِ
وَالْجَهْلِ وَالتَّكْيِيدِ عِنْدَ السَّمْعِ
- ١٥٣ - وَمُقْتَضِي الشَّخْصِيصِ لَيْسَ يَخْظَلُ
قَيْسًا وَمَا عُرِضَ لَيْسَ يَشْمَلُ
- ١٥٤ - وَهُوَ ظَرْفٌ عِلَّةٌ وَعَدَدٌ
وَمِنْهُ شَرْطٌ غَايَةٌ تُفْتَمَدُ
- ١٥٥ - وَالْحَضْرُ وَالصِّفَةُ مِثْلُ مَا عَلِمَ
مِنْ غَنَمٍ سَامَتْ وَسَائِمِ الْغَنَمِ
- ١٥٦ - مَغْلُوقَةُ الْغَنَمِ أَوْ مَا يُغْلَفُ
الْخُلْفُ فِي النَّفْيِ لِأَيِّ يُضْرَفُ

- ١٥٧ - أضعفها اللَّقُب وهو ما أُبي
من دُونِهِ نَظْمُ الكَلَامِ العَرَبِي
- ١٥٨ - أَغْلَاه لَا يُرْشِدُ إِلَّا العُلَمَاءُ
مَا لِمَنْطُوقٍ بِضَعْفٍ انْتَمَى
- ١٥٩ - فَالشَّرْطُ فَالْوَصْفُ الَّذِي يَنَاسِبُ
فَمُطْلَقُ الوَصْفِ الَّذِي يُقَارِبُ
- ١٦٠ - فَعَدَدٌ نَمَّتْ تَقْدِيمٌ يَلِي
وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى النَّهْجِ الجَلِي
- ١٦١ - مِنْ لُطْفِ رَبِّنَا بِنَاتِعَالِي
تَوْسِيعُهُ فِي نُطْقِنَا المَجَالِي
- ١٦٢ - وَمَا مِنَ الأَلْفَاظِ لِلمَعْنَى وَضِعُ
قَل لُغَةٌ بِالنَّقْلِ يَذْرِي مِنْ سَمِغِ
- ١٦٣ - مَذْلُوقُهَا المَعْنَى وَلَفْظٌ مَفْرَدٌ
مُسْتَعْمَلٌ وَمُتَمَلِّقٌ قَدْ يَوْجَدُ
- ١٦٤ - وَذُو تَرْكُوبٍ وَوَضِعُ السُّكْرَةِ
لِمُطْلَقِ المَعْنَى قَرِيقٌ نَصْرَةُ
- ١٦٥ - وَهِيَ لِلذَّهْنِ لَدَى ابْنِ الحَاجِبِ
وَكَمِ إِمَامِ لِلسُّخْلَافِ ذَاهِبِ

- ١٦٦ - وَلَيْسَ لِلْمَعْنَى بِإِلَّا اِخْتِيَابِ
لَفْظٍ كَمَا لِشَارِحِ الْمُشْهَجِ
- ١٦٧ - وَاللُّغَةُ الرَّبُّ لَهَا قَدْ وَضَعَا
وَعَزَّوْهَا لِلْاِصْطِلَاحِ سُمِعَا
- ١٦٨ - فَبِالإِشَارَةِ وَيَبَالِغُ فِي
كَالطِّفْلِ فَهَمُّ ذِي الْخَفَا وَالْبَيِّنِ
- ١٦٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ الْقَلْبُ وَالطَّلَاقُ
بِكَاشِقِنِي الشَّرَابِ وَالْعِتَاقُ
- ١٧٠ - هَلْ تَثْبُتُ اللُّغَةُ بِالْقِيَاسِ
وَالثَّلَاثُ الْفَرْقُ لَدَى أَنْاسِ
- ١٧١ - مَحَلُّهُ عِنْدَهُمُ الْمُشْتَقُّ
وَمَا عَدَاهُ جَاءَ فِيهِ الرَّفْعُ
- ١٧٢ - وَفَرْعُهُ الْمَبْنِيُّ خِفَّةُ الْكُلْفِ
فِيمَا بِجَامِعِ يَقْيُسُهُ السَّلْفُ

فصل في الاشتقاق

- ١٧٣ - والاشتقاق رَدُّكَ اللَّفْظَ إِلَى
لَفْظٍ وَأَطْلِقُ فِي الَّذِي تَأَصَّلًا
- ١٧٤ - وفي المعاني والأصولِ اشتراطاً
تناسباً بينهما منضبطاً
- ١٧٥ - لا بُدَّ في المُشْتَقِّ من تَغْيِيرِ
مُحَقِّقٍ أو كان ذا تقديرٍ
- ١٧٦ - وإن يكن لمُبْتَدِئِهِمْ فَقَدْ عُهُدٌ
مَطْرُوداً وَغَيْرُهُ لَا يَطْرُدُ
- ١٧٧ - والجَبْدُ والسَّجْدُ كَبِيرٌ وَيَرَى
لِلْأَكْبَرِ التَّلْمَ وَتَلْباً مَنْ دَرَى
- ١٧٨ - والأعْجَبِيُّ فِيهِ الْإِشْتِقَاقُ
كَجَبْرِئِيلَ قَالَهُ الْحَدَّاقُ
- ١٧٩ - كَذَا اشْتِقَاقُ الْجَمْعِ مِمَّا أُفْرِدَا
وَنَفِي شَرْطِ مَضَدٍ قَدْ عُهُدَا
- ١٨٠ - وعند فقد الوصف لا يُشْتَقُّ
وَأَعْوَزَ الْمُعْتَزِلِيُّ الْحَقُّ
- ١٨١ - وحيثما ذُو الْإِسْمِ قَامَ قَدْ وَجِبَ
وَقَرَعَهُ إِلَى الْحَقِيقَةِ انْتَسَبَ

- ١٨٢ - لَدَى بَقَاءِ الْأَضَلِّ فِي الْمَحَلِّ
بَحَسَبِ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْجُلِّ
- ١٨٣ - ثَالِثُهَا الْإِجْمَاعُ حَيْثُمَا طَرَا
عَلَى الْمَحَلِّ مَا مُنَاقِضًا يُرَى
- ١٨٤ - عَلَيْهِ يُبْتَنَى مَنْ رَمَى الْمُطْلَقَةَ
فَبَعْضُهُمْ نَفَى وَبَعْضٌ حَقَّقَهَا
- ١٨٥ - فَمَا كَسَارِقِ لَدَى الْمُؤَسَّسِ
حَقِيقَةً فِي حَالَةِ التَّلْبُّسِ
- ١٨٦ - أَوْ حَالَةِ النُّطْقِ بِمَا جَاءَ مُسْتَنَدًا
وغيره العُمُومُ فِيهِ قَدْ بَدَأَ

فصل في الترادف

- ١٨٧ - وَذُو التَّرَادُفِ لَهُ حُصُولُ
وَقِيلَ لَا ثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ
- ١٨٨ - وَهَلْ يُغْيِدُ التَّالِ لِلسَّيِّدِ
كَالنَّفْسِ لِلْمَجَازِ بِالتَّوَكِيدِ
- ١٨٩ - وَلِلرَّادِفَيْنِ تَعَاوُرٌ بَدَأَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ بَوَاحِدٍ تَعَبَّدَا

- ١٩٠ - وَبَغْضُهُمْ نَفِيِ الْوُقُوعِ أَبَدًا
وَبَغْضُهُمْ بَلِغَتَيْنِ قَيِّدًا
- ١٩١ - دُخُولُ مَنْ عَجَزَ فِي الْإِحْرَامِ
بِمَا بِهِ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ
- ١٩٢ - أَوْ زِيَّةٍ أَوْ بِاللِّسَانِ يَقْتَدِي
وَالْخُلْفُ فِي التَّرْكِيبِ لَا فِي الْمُفْرَدِ
- ١٩٣ - إِبْدَالُ قُرْآنٍ بِالْأَعْجَمِيِّ
جَوَازُهُ لَيْسَ بِمَذْهَبِي

فصل المشترك

- ١٩٤ - فِي رَأْيِ الْأَكْثَرِ وَقُوعُ الْمُشْتَرَكِ
وَتَالِثٌ لِلْمَنْعِ فِي الْوَحْيِ سَلَكُ
- ١٩٥ - إِطْلَاقُهُ فِي مَعْنَيَيْهِ مَثَلًا
مَجَازًا أَوْ ضِدًّا أَجَازَ التُّبْلَا
- ١٩٦ - إِنْ يَخْلُ مِنْ قَرِينَةٍ فَمُجْمَلٌ
وَبَغْضُهُمْ عَلَى الْجَمِيعِ يَخْمِلُ
- ١٩٧ - وَقَيْلٌ لَمْ يُجِزْهُ نَهْجُ الْعُرْبِ
وَقَيْلٌ بِالْمَنْعِ لِضِدِّ السُّلْبِ

١٩٨ - فِي الْمَجَازِينَ أَوِ الْمَجَازِ
وَضِدُّهُ الْإِطْلَاقُ ذُو جَوَازٍ

فصل الحقيقة

١٩٩ - مِنْهَا الَّتِي لِلشَّرْعِ عَزُومًا عَقْلُ
مُرْتَجِلٌ مِنْهَا وَمِنْهَا مُنْتَقِلٌ

٢٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ وَالْوَقُوعِ
لِهَا مِنَ الْمَآثُورِ وَالْمَسْمُوعِ

٢٠١ - وَمَا أَفَادَ لِاسْمِهِ النَّبِيُّ
لَا الرَّوْضُ مُطْلَقًا هُوَ الشَّرْعِيُّ

٢٠٢ - وَرُبَّمَا أُطْلِقَ فِي الْمَأْذُونِ
كَالشَّرْبِ وَالْعِشَاءِ وَالْعِيدَيْنِ

فصل المجاز

٢٠٣ - فَمِنْهُ جَائِزٌ وَمَا قَدْ مَنَعُوا
وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا

٢٠٤ - مَاذَا اتَّحَادٍ فِيهِ جَاءَ الْمَحْمَلُ
وَلِلْمَعْلَاقَةِ ظُهُورٌ أَوَّلُ

- ٢٠٥ - ثانيهما ما ليس بالمُفيدِ
لِمَنعِ الانتقالِ بالتعقيدِ
- ٢٠٦ - وَحَيْثُما اسْتَحالَ الأَصْلُ يُنْتَقَلُ
إِلَى المَجْازِ أَوْ لِاقْرَبِ حَصَلُ
- ٢٠٧ - وَليسَ بِالغالبِ فِي اللُّغاتِ
والخُلْفُ فِيهِ لِابْنِ جِنِّي آتِ
- ٢٠٨ - وَبَعْدَ تَخْصِيصِ مَجْازِ قَيْلِي
الإِضْمَارُ قَالَتُفْلُ عَلَى المَعْوَلِ
- ٢٠٩ - فَالإِشْتِراكُ بَعْدَهُ النُّسخُ جَرِي
لِكَوْنِهِ يُخْتاطُ فِيهِ أَكْثَرًا
- ٢١٠ - وَحَيْثُما قَصِدُ المَجْازِ قَدْ غَلَبَ
تَغْيِيئُهُ لَدَى القَرافي مُنْتَخَبُ
- ٢١١ - وَمَذْهَبُ النُّعمانِ عَكْسُ ما مَضَى
والقَوْلُ بِالإِجْمالِ فِيهِ مُرْتَضَى
- ٢١٢ - أَجْمَعُ إِذْ حَقِيقَةٌ تُماتُ
عَلَى التُّقْدُمِ لَهُ الأَثْباتُ
- ٢١٣ - وَهُوَ حَقِيقَةٌ أَوْ المَجْازُ
وَباعْتِبارَيْنِ يَجِي الجَوازُ

- ٢١٤ - وَاللَّفْظُ مَخْمُولٌ عَلَى الشَّرْعِيِّ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فَمُطْلَقُ الْعُرْفِيِّ
- ٢١٥ - فَاللُّغَوِيُّ عَلَى الْجَلِيِّ وَلَمْ يَجِبْ
 بَعَثٌ عَنِ الْمَجَازِ فِي الَّذِي انْتُخِبَ
- ٢١٦ - كَذَاكَ مَا قَابِلٌ ذَا اغْتِيلَالٍ
 مِنَ التَّأَصُّلِ وَالِاسْتِقْلَالِ
- ٢١٧ - وَمِنْ تَأْسُّسِ عُمُومٍ وَيَقَا
 الْإِفْرَادِ وَالِإِطْلَاقِ مِمَّا يُنْتَقَى
- ٢١٨ - كَذَاكَ تَرْتِيبٌ لِإِجَابِ الْعَمَلِ
 بِمَا لَهُ الرَّجْحَانُ مِمَّا يُخْتَمَلُ
- ٢١٩ - وَإِنْ يَسْجِي الدَّلِيلُ لِلسُّخْلَافِ
 فَقَدَّمَ نُهُهُ بِلا خِلَافِ
- ٢٢٠ - وَبِالْتَّبَادُرِ يُرَى الْأَصِيلُ
 إِنْ لَمْ يَكُ الدَّلِيلُ لَا الدَّخِيلُ
- ٢٢١ - وَعَدَمِ التَّنْفِيسِ وَالِاطَّرَادِ
 إِنْ وَسِمَ اللَّفْظُ بِالِانْفِرَادِ
- ٢٢٢ - وَالضُّدُّ بِالرُّوقِ فِي الْاسْتِعْمَالِ
 وَكَوْنُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْمُحَالِ

٢٢٣ - وواجب القيد وما قد جُمعا
مُخَالِفَ الْأَصْلِ مَجَازاً سُمِعَا

فصل المعرب

٢٢٤ - ما استعملت فيما له جَا العَرَبُ
في غير مَا لُقِّتِهِمْ مُعَرَّبُ

٢٢٥ - ما كان مِنْهُ مِثْلُ إِسْمَاعِيلِ
وَيُوسُفَ قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ

٢٢٦ - إن كان منه واغْتِيْقَادُ الْأَكْثَرِ
وَالشَّافِعِيُّ التَّنْفِي لِلْمُنْكَرِ

٢٢٧ - وَذَاكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ فَرْعُ
مَتَى أَبِي رَجوعَ دَرُّ ضَرْعُ

فصل الكناية والتعريض

٢٢٨ - مُسْتَفْمَلٌ فِي لَازِمٍ لِمَا وُضِعَ
لَهُ وَلَيْسَ قَضْدُهُ بِمُنتَنِغٍ

٢٢٩ - فَاسْمُ الْحَقِيقَةِ وَضِدُّ يَنْسَلِبُ
وَقِيلَ بَلْ حَقِيقَةٌ لِمَا يَجِبُ

- ٢٣٠ - مِنْ كَوْنِهِ فِيمَا لَهُ مُسْتَعْمَلًا
وَالْقَوْلُ بِالْمَجَازِ فِيهِ انْتِقَالًا
- ٢٣١ - لِأَجْلِ الِاسْتِعْمَالِ فِي كِلَيْهِمَا
وَالْتَّاجُ لِلْفَرْعِ وَالْأَضْلُ قَسْمًا
- ٢٣٢ - مُسْتَعْمَلٌ فِي أَضْلِهِ يُرَادُ
لِأَزْمُهُ مِنْهُ وَيُسْتَفَادُ
- ٢٣٣ - حَقِيقَةٌ وَحَيْثُ الْأَضْلُ مَا قُصِدَ
بَلْ لِأَزْمِ فَذَلِكَ أَوْلَى وَجِدَ
- ٢٣٤ - وَسَمٌّ بِالتَّغْرِيبِ مَا اسْتُعْمِلَ فِي
أَضْلٍ أَوْ الْفَرْعِ لِتَلْوِيحِ بِنَفِي
- ٢٣٥ - لِلتَّغْيِيرِ مِنْ مَعُونَةِ السَّبَابِ
وَهُوَ مُرَكَّبٌ لَدَى السَّبَابِ

فصل الأمر

- ٢٣٦ - هُوَ إِقْتِضَاءُ فِعْلٍ غَيْرِ كَفِّ
ذُلٌّ عَلَيْهِ لَا يَنْحَوُّ كُنْفِي
- ٢٣٧ - هَذَا الَّذِي حُدِّدَ بِهِ النَّفْسِيُّ
وَمَا عَلَيْهِ دَلٌّ قُلْ لَفْظِيُّ

- ٢٣٨ - وَلَيْسَ عِنْدَ جُلِّ الْأَذْكِيَاءِ
شَرْطُ عُلُوِّ فِيهِ وَاسْتِغْلَاءِ
- ٢٣٩ - وَخَالَفَ الْبَاجِي بِشَرْطِ التَّالِي
وَشَرْطُ ذَاكَ رَأْيِي ذِي اغْتِسَالِ
- ٢٤٠ - وَاعْتَبِرَا مَعَا عَلَى تَوْهِينِ
لَدَى الْقُشَيْرِيِّ وَذِي التُّلْقِينِ
- ٢٤١ - وَالْأَمْرُ فِي الْفِعْلِ مَجَازٌ وَاعْتَمَى
تَشْرِيكَ ذَيْنِ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
- ٢٤٢ - وَافْعَلْ لَدَى الْأَكْثَرِ لِلْوُجُوبِ
وَقِيلَ لِلنَّدْبِ أَوْ الْمَطْلُوبِ
- ٢٤٣ - وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ أَمْرُ الرَّبِّ
وَأَمْرٌ مَنْ أَرْسَلَهُ لِلنَّدْبِ
- ٢٤٤ - وَمُنْفِهِمَ الْوُجُوبِ يُذْرِي الشَّرْعُ
أَوْ الْحِجَا أَوْ الْمُنْفِيْدُ الْوَضْعُ
- ٢٤٥ - وَكَوْنُهُ لِلْفَوْرِ أَصْلُ الْمَذْهَبِ
وَهُوَ لَدَى الْقَيْدِ بِتَأْخِيرِ أَبِي
- ٢٤٦ - وَهَلْ لَدَى التَّرْكِ وَجُوبُ الْبَدْلِ
بِالنَّصِّ أَوْ ذَاكَ بِنَفْسِ الْأَوَّلِ

- ٢٤٧ - وَقَالَ بِالتَّأخِيرِ أَهْلُ الْمَغْرِبِ
وَفِي التَّبَادُرِ حُصُونُ الْأَرَبِ
- ٢٤٨ - وَالْأَرْجَحُ الْقَدْرُ الَّذِي يُشْتَرَكُ
فِيهِ وَقِيلَ إِنَّهُ مُشْتَرَكُ
- ٢٤٩ - وَقِيلَ لِلسُّورِ أَوْ الْعَزْمِ وَإِنْ
تَقُلَّ بِتَكَرَّرٍ فَوْقَ قَدْ زُكِنَ
- ٢٥٠ - وَهَلْ لِمَرَّةٍ أَوْ إِطْلَاقٍ جَلَا
أَوْ التَّكْرَّرِ اخْتِلَافٌ مَنْ خَلَا
- ٢٥١ - أَوْ التَّكْرُّرُ إِذَا مَا عُلِّقَا
بِشَرْطٍ أَوْ بِصِفَةٍ تَحَقُّقَا
- ٢٥٢ - وَالْأَمْرُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ
بَلْ هُوَ بِالْأَمْرِ الْجَدِيدِ جَاءَ
- ٢٥٣ - لِأَنَّهُ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ
يَجِي لِمَا عَلَيْهِ مِنْ نَفْعِ بَنِي
- ٢٥٤ - وَخَالَفَ الرَّازِي إِذِ الْمَرْكَبُ
لِكُلِّ جُزْءٍ حُكْمُهُ يَنْسَحِبُ
- ٢٥٥ - وَلَيْسَ مَنْ أَمَرَ بِالْأَمْرِ أَمْرٌ
لِثَالِثٍ إِلَّا كَمَا فِي ابْنِ عَمَرَ

- ٢٥٦ - وَالْأَمْرُ لِلصُّبْيَانِ نَدْبُهُ نُمِي
لِمَا رَوَوْهُ مِنْ حَدِيثِ خُثَعَمِ
- ٢٥٧ - تَغْلِيقُ أَمْرِنَا بِالِاخْتِيَارِ
جَوَازُهُ رُوِيَ بِأَسْتِظْهَارِ
- ٢٥٨ - وَأَمْرٌ بِسَلْفِظَةٍ تَعْمُ هَلْ
دَخَلَ قَضْدًا أَوْ عَنِ الْقَضْدِ اغْتَزَلَ
- ٢٥٩ - أَيْبُ إِذَا مَا مِيرُ حُكْمٍ قَدْ جَرَى
بِهَا كَسَدٌ خَلَّةٌ لِلْفُقَرَا
- ٢٦٠ - وَالْأَمْرُ ذُو النَّفْسِ بِمَا تَعَيَّنَا
وَوَقْتُهُ مُضَيِّقٌ تَضْمَنَا
- ٢٦١ - نَهْيًا عَنِ الْمَوْجُودِ مِنْ أَضْدَادِ
أَوْ هُوَ نَفْسُ النَّهْيِ عَنِ أَنْدَادِ
- ٢٦٢ - وَبِتَضْمُنِ الْوَجُوبِ فَرَقَا
بَغْضٌ وَقَيْلٌ لَا يَدُلُّ مُطْلَقَا
- ٢٦٣ - فَفَاعِلٌ فِي كَالصَّلَاةِ ضِدًّا
كَسِرْقَةٍ عَلَى الْخِلَافِ يُبْدَى
- ٢٦٤ - إِلَّا إِذَا النَّصُّ الْفَسَادَ أَبْدَى
مِثْلُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَمْدَا

- ٢٦٥ - وَالنَّهْيُ فِيهِ غَابِرُ الْخِلَافِ
أَوْ أَنَّهُ أَمْرٌ عَلَى اثْتِلاَفِ
- ٢٦٦ - وَقِيلَ لَا قَطْعاً كَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ
وَهُوَ لَدَى السُّبْكِيِّ رَأْيٌ مَا انْتَصَرَ
- ٢٦٧ - الْأَمْرَانِ غَيْرَ الْمُتَمَائِلَيْنِ
عُدًّا كَصُومِ نَمِّ مُتَغَايِرَيْنِ
- ٢٦٨ - وَإِنْ تَمَائِلاً وَعَطْفٌ قَدْ نَفِي
بِلا تَعَائِبٍ فَتَأْسِيسٌ قُفِي
- ٢٦٩ - وَإِنْ تَعَائِباً فَذَا هُوَ الْأَصَحُّ
وَالضَّعْفُ لِلتَّكْيِيدِ وَالْوَقْفُ وَضَحُّ
- ٢٧٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْسِيسٌ ذَا مَنَعٍ
مِنْ عَادَةٍ وَمِنْ حِجَابٍ وَشَرَعٍ
- ٢٧١ - وَإِنْ يَكُنْ عَطْفٌ فَتَأْسِيسٌ بِلا
مَنَعٍ يُرَى لَدَيْهِمْ مَعْوِلاً
- ٢٧٢ - وَالْأَمْرُ لِلرُّجُوبِ بَعْدَ الْحَظْلِ
وَبَعْدَ سُؤْلِ قَدْ أَتَى لِلْأَضْلِ
- ٢٧٣ - أَوْ يَفْتَضِي إِبَاحَةً لِلْأَغْلَبِ
إِذَا تَعَلَّقَ بِمِثْلِ السَّبَبِ

- ٢٧٤ - إِلَّا فِذِي الْمَذْهَبُ وَالكَثِيرُ
لَهُ إِلَى إِيجَابِهِ مَصِيرُ
- ٢٧٥ - بَعْدَ الْوَجُوبِ النَّهْيُ لِمُتَنَاعِ
لِلْجُلِّ وَالْبَعْضُ لِلاتِّسَاعِ
- ٢٧٦ - وَلِلسُّكْرَاهَةِ بِرَأْيِ بَانَا
وَقِيلَ لِلِإِثْقَاعِ عَلَى مَا كَانَ
- ٢٧٧ - كَالنَّسْخِ لِلْوَجُوبِ عِنْدَ الْقَاضِي
وَجُلُّنَا بِذَلِكَ غَيْرُ رَاضِي
- ٢٧٨ - بَلْ هُوَ فِي الْقَوِيِّ رَفْعُ الْحَرْجِ
وَلِلِإِبَاحَةِ لَدَى بَغْضٍ يَجِي
- ٢٧٩ - وَقِيلَ لِلنَّذْبِ كَمَا فِي مُبْطِلِ
أَوْجَبَ الْإِثْتِقَالَ لِلتَّنْفُلِ
- ٢٨٠ - وَجُوزَ التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ
فِي الْكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَحْوَالِ
- ٢٨١ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِمَا قَدْ اِمْتَنَعَ
لِغَيْرِ عِلْمِ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ يَقَعُ
- ٢٨٢ - وَلَيْسَ وَإِقْعَاءً إِذَا إِسْتَحَالَ
لِغَيْرِ عِلْمِ رَبِّنَا تَعَالَى

- ٢٨٣ - وما وجوبُ واجبٍ قد أطلقا
 بِهِ وَجُوبُهُ بِهِ تَحَقُّقًا
- ٢٨٤ - وَالطَّرِيقُ شَرْطٌ لِلوُجُوبِ يُعْرَفُ
 إِذَا كَانَ بِالمُحَالِ لَا يُكَلِّفُ
- ٢٨٥ - كَعَلِمْنَا الوُضُوءَ شَرْطًا فِي آدَاءِ
 فَرَضٍ فَأَمَرْنَا بِهِ بَعْدَ بَدَأِ
- ٢٨٦ - وَبَعْضُ ذِي الخُلْفِ نَفَاهُ مُطْلَقًا
 وَالبَّعْضُ ذُو رَأْيَيْنِ قَدْ تَفَرَّقَا
- ٢٨٧ - وَمَا وَجُوبُهُ بِهِ لَمْ يَجِبِ
 فِي رَأْيِ مَالِكٍ وَكُلِّ مَذْهَبٍ
- ٢٨٨ - فَمَا بِهِ تَرْكُ المُّحَرَّمِ يَرَى
 وَجُوبَ تَرْكِهِ جَمِيعُ مَنْ دَرَى
- ٢٨٩ - وَسَوِيٌّ بَيْنَ جَهْلِ لَاحِقًا
 بَعْدَ التَّمْيِينِ وَمَا قَدْ سَبَقَا
- ٢٩٠ - هَلْ يَجِبُ التَّنْجِيزُ فِي التَّمَكُّنِ
 أَوْ مُطْلَقُ التَّمَكُّنِ ذُو تَعْيِينِ
- ٢٩١ - عَلَيْهِ فِي التَّكْلِيفِ بِالشَّيْءِ عَدِيمِ
 مُوجِبُهُ شَرْعًا خِلَافُ قَدِّ عِلْمِ

- ٢٩٢ - وَالْخُلْفُ فِي الصُّحَّةِ وَالْوُقُوعِ
لِلْأَمْرِ مَنْ كَفَرَ بِالْفُرُوعِ
- ٢٩٣ - ثَالِثُهَا الْوُقُوعُ فِي النَّهْيِ يُرَدُّ
بِمَا افْتَقَارَهُ إِلَى الْقَصْدِ انْفَقَدُ
- ٢٩٤ - وَقِيلَ فِي الْمُرْتَدِّ فَالتَّعْذِيبُ
عَلَيْهِ وَالتَّيْسِيرُ وَالتَّوْغِيبُ
- ٢٩٥ - وَعَلَّلَ الْمَانِعُ بِالتَّعْذِيرِ
وَهُوَ مُشْكَلٌ لَدَى الْمُحَرَّرِ
- ٢٩٦ - فِي كَافِرٍ آمَنَ مُطْلَقاً وَفِي
مَنْ كُفِرَ فِعْلٌ كَالِقَا مُضْحَفٍ
- ٢٩٧ - وَالرَّأْيُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْمُذْرَكُ
نَفْيَ قَبُولِهَا قَدْ مُشْتَرَكُ
- ٢٩٨ - تَكْلِيفٌ مِنْ أَخَذَتْ بِالصَّلَاةِ
عَلَيْهِ مُجْمَعٌ لَدَى الثَّقَاتِ
- ٢٩٩ - وَرَبَطَهُ بِالمُوجِبِ العَقْلِيَّ
حَتْمٌ بِوَفْقِ قَدْ أَتَى جَلِيَّ
- ٣٠٠ - دُخُولُ ذِي كِرَاهَةٍ فِيمَا أُمِرَ
بِهِ بِلا قَيْدٍ وَقَضِيٍّ قَدْ حُظِرَ

- ٣٠١ - فَنَفِي صِحَّةٍ وَنَفِي الْأَجْرِ
 فِي وَقْتِ كُرْهِ لِلصَّلَاةِ يَجْرِي
- ٣٠٢ - وَإِنْ يَكُ الْأَمْرُ عَنِ النَّهْيِ انْفَصَلَ
 فَالْفِعْلُ بِالصُّحَّةِ لَا الْأَجْرِ انْتَصَلَ
- ٣٠٣ - وَذَا إِلَى الْجُمْهُورِ ذُو انْتِسَابِ
 وَقِيلَ بِالْأَجْرِ مَعَ الْعِقَابِ
- ٣٠٤ - وَقَدْ رُوي الْبَطْلَانُ وَالْقَضَاءُ
 وَقِيلَ ذَا فَقَطْ لَهُ انْتِسَاءُ
- ٣٠٥ - مِثْلُ الصَّلَاةِ بِالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ
 أَوْ فِي مَكَانِ الْغَضَبِ وَالْوَضُو انْقَلَبَ
- ٣٠٦ - وَمَغْطِينٍ وَمَسْنَهَجٍ وَمَثْبِرَةٍ
 كَنَيْسَةٍ وَذِي حَمِيمٍ مَجْزَرَةٍ
- ٣٠٧ - مَنْ تَابَ بَعْدَ أَنْ تَعَاطَى السَّبَبَا
 فَقَدْ آتَى بِمَا عَلَيْهِ وَجِبَا
- ٣٠٨ - وَإِنْ بَقِيَ فِسَادُهُ كَمَنْ رَجَعَ
 عَنْ بَيْتٍ بِدَعْوَةٍ عَلَيْهَا يُتَّبَعُ
- ٣٠٩ - أَوْ تَابَ خَارِجاً مَكَانَ الْغَضَبِ
 أَوْ تَابَ بَعْدَ الرَّمِيِّ قَبْلَ الضَّرْبِ

- ٣١٠ - وَقَالَ ذُو الْبُرْهَانِ إِنَّهُ ارْتَبَكَ
 مع انقطاع النهي للذي سلك
- ٣١١ - وارتكب الأخف من ضررين
 وخيرن لدى استروا هذين
- ٣١٢ - كمن على الجريح في الجرحى سقط
 وضعف المكث عليه من ضبط
- ٣١٣ - والأخذ بالأول لا بالأخير
 مرجع في مقتضى الأوامر
- ٣١٤ - وما سواه ساقط أو مستحب
 لذاك الإطمئنان والدلك انجلب
- ٣١٥ - وذاك في الحكم على الكلبي
 مع حصول كثرة الجزئي
- ٣١٦ - وربما اجتماع أشياء انحظ
 مما أتى الأمر بها على البدل
- ٣١٧ - أو الترتيب وقد يسن
 وفيه قبل إباحة تعين

فصل الواجب الموسع

- ٣١٨ - ما وقتُهُ يَسَّعُ مِنْهُ أَكْثَرًا
وهو محدوداً وغيره جراً
- ٣١٩ - فَجَوَّزُوا الْأَدَا بِلَا اضْطِرَارٍ
في كُلِّ حِصَّةٍ مِنَ الْمُخْتَارِ
- ٣٢٠ - وَقَائِلٍ مِنْهَا يَقُولُ الْعَزْمُ
على وقوع الفرض فيه حتم
- ٣٢١ - أَوْ هُوَ مَا مُكَلِّفٌ يُعَيَّنُ
وَحُلْفٌ ذِي الْخِلَافِ فِيهِ بَيِّنٌ
- ٣٢٢ - فَقَيْلَ الْآخِرُ وَقَيْلَ الْأَوَّلُ
وقيل ما به الأدا يَنْصِلُ
- ٣٢٣ - وَالْأَمْرُ بِالْوَاحِدِ مِنْ أَشْيَاءِ
يُوجِبُ وَاحِدًا عَلَى اشْتِوَاءِ

فصل ذو الكفاية

- ٣٢٤ - مَا طَلَبَ الشَّارِعُ أَنْ يَحْصُلَا
دُونَ اغْتِبَارِ ذَاتِ مَنْ قَدْ فَعَلَا
- ٣٢٥ - وَهُوَ مُفَضَّلٌ عَلَى ذِي الْعَيْنِ
في زَعْمِ الْاِسْتِثْنَاءِ مَعَ الْجَوْنِ

- ٣٢٦ - مِرْزَةٌ مِنَ الْعَمِينَ بِأَنَّ قَدْ حُظِلَا
تَكَرِيرٌ مَضْلَحَتِهِ إِنْ فُعِلَا
- ٣٢٧ - وَهُوَ عَلَى الْجَمِيعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
لِإِثْمِهِمْ بِالشَّرْكِ وَالتَّعَدُّرِ
- ٣٢٨ - وَفِعْلٌ مَنْ بِهِ يَقُومُ مُسْقِطٌ
وَقِيلَ بِالْبَعْضِ فَقَطُ يَرْتَبُطُ
- ٣٢٩ - مُعَيَّنًا أَوْ مُبْنِيًا أَوْ فَاعِلًا
خُلِفَ عَنِ الْمُخَالَفِينَ نُقْلًا
- ٣٣٠ - مَا كَانَ بِالْجُزْئِيِّ نَدْبُهُ عَلِيمٌ
فَهُوَ بِالْكُلِّيِّ كَعِيدٍ مُنْحَتَمٌ
- ٣٣١ - وَهَلْ يَمِينٌ شَرُوعُ الْفَاعِلِ
فِي ذِي الْكِفَايَةِ خِلَافٌ يَنْجَلِي
- ٣٣٢ - فَالْخُلْفُ فِي الْأَجْرَةِ لِلتَّحْمَلِ
فَرَعٌ عَلَى ذَاكَ الْخِلَافِ قَدْ بُلِي
- ٣٣٣ - وَغَالِبُ الظَّنِّ فِي الْإِسْقَاطِ كَفَى
وَفِي التَّوَجُّهِ لَدَى مَنْ عَرَفَا
- ٣٣٤ - فُرُوضُهُ الْقَضَا كُنْهِي أَمْرٍ
رَدُّ السَّلَامِ وَجِهَادِ الْكُفْرِ

- ٣٣٥ - فَتَوَى وَحَفِظَ مَا سِوَى الْمَثَانِي
 زِيَارَةَ الْحَرَامِ ذِي الْأَزْكَانِ
- ٣٣٦ - إِمَامَةٌ مِنْهُ وَدَفْعُ الضَّرْرِ
 وَالْإِحْتِرَافُ مَعَ سَدِّ الثُّغْرِ
- ٣٣٧ - حَضَانَةٌ تَوَثَّقُ شَهَادَةً
 تَجْهِيزُ مَيْتٍ وَكَذَا الْعِيَادَةُ
- ٣٣٨ - ضِيَاةٌ حُضُورٌ مَنْ فِي الشَّرْعِ
 وَحِفْظٌ سَائِرِ عُلُومِ الشَّرْعِ
- ٣٣٩ - وَغَيْرُهُ الْمَسْنُونُ كَالْإِمَامَةِ
 وَالْبَيْدُ بِالسَّلَامِ وَالْإِقَامَةُ

فصل النهي

- ٣٤٠ - هُوَ إِقْتِضَاءُ الْكَفِّ عَنِ فِعْلٍ وَدَعْوَى
 وَمَا يُضَاهِيهِ كَذَرٌ قَدْ اِمْتَنَعَ
- ٣٤١ - وَهُوَ لِلدَّوَامِ وَالْفَقْرِ مَتَى
 عَدَمُ تَقْيِيدٍ بِضِدِّ ثَبَتَا
- ٣٤٢ - وَاللَّفْظُ لِلتَّحْزِيمِ شَرْعاً وَافْتَرَقَ
 لِلتَّكْرِهِ وَالشَّرْكَةِ وَالْقَدْرِ الْفِرْقِ

- ٣٤٣ - وَهُوَ عَنِ فَرْدٍ وَعَمَّا عُدُّدَا
جَمْعاً وَفَرَقاً وَجَمِيعاً وَجِدَا
- ٣٤٤ - وَجَاءَ فِي الصَّحِيحِ لِلْفَسَادِ
إِنْ لَمْ يَجِ الدَّلِيلُ لِلسَّدَادِ
- ٣٤٥ - لِغَدَمِ النَّفْعِ وَزَيْدِ الْخَلَلِ
وَمُلْكُ مَا بِيَعُ عَلَيْهِ يَنْجَلِي
- ٣٤٦ - إِذَا تَفَيَّرَ بِسُوقٍ أَوْ بَدَنُ
أَوْ حَقُّ غَيْرِهِ بِهِ قَدْ اقْتَرَنُ
- ٣٤٧ - وَبَيْتٌ لِلسَّحَّةِ فِي الْمَدَارِسِ
مُعَلَّلًا بِالنُّهْيِ جِبْرُ فَارِسِ
- ٣٤٨ - وَالْخُلْفُ فِيمَا يَنْتَمِي لِلشَّرْعِ
وَلَيْسَ فِيمَا يَنْتَمِي لِلطَّبْعِ
- ٣٤٩ - الْإِجْزَاءُ وَالسَّقْبُولُ حِينَ نُفِيَا
لِصَّحَّةٍ وَضِدَّهَا قَدْ رُويَا

فصل العام

- ٣٥٠ - مَا اسْتَفْرَقَ الصَّالِحَ دَفْعَةً بِلَا
حَضْرٍ مِنَ اللَّفْظِ كَعَشْرِ مَثَلَا

٣٥١ - وَهُوَ مِنْ عَوَارِضِ الْمَبْنِيِّ
وَقِيلَ لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَعْنِيِّ

٣٥٢ - هَلْ نَادِرٌ فِي ذِي الْعُمُومِ يَدْخُلُ
وَمُطْلَقٌ أَوْ لَا خِلَافٌ يُنْقَلُ

٣٥٣ - فَمَا لِغَيْرِ لَذَّةٍ وَالْفَيْلُ
وَمَشَبَهَةٌ فِيهِ تَنَافَى الْقَيْلُ

٣٥٤ - وَمَا مِنَ الْقَصْدِ خِلَافٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ
وَقَدْ يَجِيءُ بِالْمَجَازِ مُتَّصِفٌ

٣٥٥ - مَذْلُومٌ كُلِّيَّةٌ إِنْ حَكَمَا
عَلَيْهِ فِي التَّرْكِيبِ مَنْ تَكَلَّمَا

٣٥٦ - وَهُوَ عَلَى فَرْدٍ يَدُلُّ حَثْمَا
وَقَهُمُ الْإِسْتِغْرَاقِ لَيْسَ جَزْمَا

٣٥٧ - بَلْ هُوَ عِنْدَ الْجُلِّ بِالرُّجْحَانِ
وَالْقَطْعُ فِيهِ مَذْهَبُ السُّغْمَانِ

٣٥٨ - وَيَلْزَمُ الْعُمُومُ فِي الزَّمَانِ
وَالْحَالِ لِلْأَفْرَادِ وَالْمَكَانِ

٣٥٩ - إِطْلَاقُهُ فِي تِلْكَ لِلْقَرَا فِي
وَعَمَمِ التَّقْيِ إِذَا يُنَافِي

- ٣٦٠ - صِيغُهُ كُئِلٌ أَوْ الْجَمِيعُ
وقد تلا الذي التّي الفروعُ
- ٣٦١ - أَيْنَ وَحَيْثُمَا وَمَنْ أَيُّ وَمَا
شَرْطاً وَوَضْلاً وَسُؤَالاً أَفْهَمَا
- ٣٦٢ - مَتَى وَقِيلَ لَا وَيَعْضُ قِيَّداً
ومَا مُعْرَفَاً بَأَنَّ قَدْ وَجَدَا
- ٣٦٣ - أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى الْمُعْرَفِ
إِذَا تَحَقَّقَ الْخُصُوصِ قَدْ نَفِي
- ٣٦٤ - وَفِي سِيَاقِ النَّفْيِ مِنْهَا يُذَكَّرُ
إِذَا بُنِيَ أَوْ زِيدَ مِنْ مُنْكَرٍ
- ٣٦٥ - أَوْ كَانَ صِيغَةً لَهَا النَّفْيُ لَزِمَ
وَعَبْرٌ ذَا لَدَى الْقَرِافِي لَا يَعْمُ
- ٣٦٦ - وَقِيلَ بِالظُّهُورِ فِي الْعُمُومِ
وَهُوَ مُفَادُ الْوَضْعِ لَا اللَّزُومِ
- ٣٦٧ - بِالنَّقْضِ خُصِّصَ التَّزَامَاً قَدْ أَبَى
تَخْصِيصَهُ إِيَّاهُ بَعْضُ النُّجَبَا
- ٣٦٨ - وَنَسَحُوا لَا شَرِبْتُ أَوْ إِنْ شَرِبَا
وَاتَّفَقُوا إِنْ مَضَرَ قَدْ جَلِبَا

- ٣٦٩ - وَنَزَّلْنَا تَرْكَ الْإِسْتِيفَالِ
مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْأَقْوَالِ
- ٣٧٠ - قِيَامُ الْإِحْتِمَالِ فِي الْأَفْعَالِ
قُلْ مُجْمِلٌ مُسْقِطُ الْإِسْتِدْلَالِ
- ٣٧١ - وَمَا أَتَى لِلْمَذْحِ أَوْ لِلذَّمِّ
يَعْمُ عِنْدَ جُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ
- ٣٧٢ - وَمَا بِهِ قَدْ خُوِطِبَ النَّبِيُّ
تَعْمِيمُهُ فِي الْمَذْهَبِ السُّنِّيِّ
- ٣٧٣ - وَمَا يَعْمُ يَشْمَلُ الرَّسُولَا
وَقِيلَ لَا وَلِنَذْكُرِ التَّفْصِيلا
- ٣٧٤ - وَالْعَبِيدُ وَالْمُوجُودُ وَالَّذِي كَفَرَ
مَشْمُولَةٌ لَهُ لَدَى ذَوِي النَّظَرِ
- ٣٧٥ - وَمَا شُمُولٌ مَنِ لِإِنثَى جَنَفُ
وَفِي شَبِيهِ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا
- ٣٧٦ - وَعَمُّ الْمَجْمُوعِ لِالْأَنْوَاعِ
إِذَا بِمِنْ جُرَّ عَلَى نِزَاعِ
- ٣٧٧ - كَمِنْ عُلُومِ أَلْقَى بِالتَّفْصِيلِ
لِلْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْأَصُولِ

٣٧٨ - والمقتضي أعمُّ جُلِّ السَّلَفِ
كذلك مفهومٌ بلا مُخْتَلَفِ

فصل ما عَدَمُ الْعُمُومِ أَصَحُّ فِيهِ

٣٧٩ - مِنْهُ مُنْكَرُ الْجُمُوعِ عُرِفَا
وكانَ الَّذِي عَلَيْهِ انْعَطَافَا

٣٨٠ - وَسَائِرُ حِكَايَةِ الْفِعْلِ بِمَا
مِنْهُ الْعُمُومُ ظَاهِرًا قَدْ عَلِمَا

٣٨١ - خَطَابٌ وَاحِدٌ لِغَيْرِ الْحَثْبَلِيِّ
مِنْ غَيْرِ رَغِي النَّصِّ وَالْقَيْسِ الْجَلِيِّ

فصل التخصيص

٣٨٢ - قَضْرُ الَّذِي عَمَّ مَعَ اعْتِمَادِ
غَيْرِ عَلَى بَعْضِ مِنَ الْأَفْرَادِ

٣٨٣ - جَوَازُهُ لِوَاحِدٍ فِي الْجَمْعِ
أَتَتْ بِهِ أدْلَةٌ فِي الشَّرْعِ

٣٨٤ - وَمُوجِبٌ أَقْلُسُهُ الْقَفَالُ
وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا لَهُ اغْتِيلَالُ

- ٣٨٥ - أَقْلٌ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْمُشْتَهَرِ
 الاثنان في رأي الإمام الحميري
- ٣٨٦ - ذَا كَثْرَةٍ أَمْ لَا وَإِنْ تُنْكَّرَا
 وَالْفَرْقُ فِي انْتِهَاءِ مَا قَدْ نُكِّرَا
- ٣٨٧ - وَذُو الْخُصُوصِ هُوَ مَا يُسْتَعْمَلُ
 فِي كُلِّ الْاَفْرَادِ لَدَى مَنْ يَغْقِلُ
- ٣٨٨ - وَمَا بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ يُرَادُ
 جَعَلَهُ فِي بَعْضِهَا النُّقَادُ
- ٣٨٩ - وَالثَّانِي اغْرُزُ لِلْمَجَازِ جَزْمًا
 وَذَاكَ لِالْأَضْلِ وَقَرْعٍ يُنْمَى
- ٣٩٠ - ثُمَّ الْمُحَاشَاةُ وَقَضْرُ الْقَضْدِ
 مِنْ آخِرِ الْقِسْمَيْنِ دُونَ جَعْدِ
- ٣٩١ - وَشُبُهَةُ الْاِسْتِثْنَانَا لِأَوَّلِ سَمَا
 وَإِتِّحَادِ الْقِسْمَانِ عِنْدَ الْقُدَمَا
- ٣٩٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ لَدَى الْاَكْثَرِ إِنْ
 مُخْصَّصٌ لَهُ مَعِينًا يَبِينُ
- ٣٩٣ - وَقِسْ عَلَى الْخَارِجِ لِلْمَصَالِحِ
 وَرُبَّ شَيْخٍ لَامْتِنَاعِ جَانِحِ

فصل المخصص المتصل

- ٣٩٤ - حُرُوفُ الْاِسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارِعُ
مِنْ فِعْلِ الْاِسْتِثْنَاءِ وَمَا يُضَارِعُ
- ٣٩٥ - وَالْحُكْمُ بِالنَّقِيضِ لِلْحُكْمِ حَصْلٌ
لِمَا عَلَيْهِ الْحُكْمَ قَبْلُ مُتَّصِلٌ
- ٣٩٦ - وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ وَرُجْحَا
جَوَازُهُ وَهُوَ مَجَازٌ وَضَحَا
- ٣٩٧ - فَلْتَنِمِ ثَوْبًا بَعْدَ اَلْفِ دِرْهَمٍ
لِلْحَذْفِ وَالْمَجَازِ اَوْ لِلتَّوْبِ
- ٣٩٨ - وَقِيلَ بِالْحَذْفِ لَدَى الْاِقْرَارِ
وَالْعَقْدُ مَعْنَى الْوَاوِ فِيهِ جَارٍ
- ٣٩٩ - بِشِرْكَةٍ وَبِالْتَّوَابِ قَالَا
بَغْضٍ وَأَوْجِبَ فِيهِ الْاِتِّصَالَ
- ٤٠٠ - وَفِي الْبَوَاقِي دُونَ مَا اضْطَرَّارِ
وَأَبْطَلْنَ بِالصَّمْتِ لِلتَّذْكَارِ
- ٤٠١ - وَعَدَدٌ مَعَ كِلَا قَدْ وَجِبَ
لَهُ الْخُصُوصِ عِنْدَ جُلٍّ مِنْ ذَهَبٍ
- ٤٠٢ - وَقَالَ بَغْضٌ بِاِتِّفَاقِ الْخُصُوصِ
وَالظَّاهِرُ الْاِثْقَا مِنْ التُّصُوصِ

- ٤٠٣ - وَالْمِثْلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مُبْطِلٌ
 وَلِجَوَازِهِ يَدُلُّ الْمَدْخُلُ
- ٤٠٤ - وَجَوْزُ الْأَكْثَرِ عِنْدَ الْجُلِّ
 وَمَالِكٌ أَوْجَبَ لِأَقْلٍ
- ٤٠٥ - وَمُنِيعَ الْأَكْثَرِ مِنْ نَصِّ الْعَدَدِ
 وَالْعَقْدُ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعَقْدِ
- ٤٠٦ - وَذَا تَعَدَّدَ بِعَظْفٍ حَاصِلٍ
 بِالِاتِّفَاقِ مُسَجَّلاً لِلأَوَّلِ
- ٤٠٧ - إِلَّا فَكُلُّ لِلَّذِي بِهِ اتَّصَلَ
 وَكُلُّهَا عِنْدَ التَّسَاوِي قَدْ بَطُلَ
- ٤٠٨ - إِنْ كَانَ غَيْرُ الْأَوَّلِ الْمُسْتَفْرَقَا
 فَالْكُلُّ لِلْمُخْرَجِ مِنْهُ حَقُّمَا
- ٤٠٩ - وَحَيْثُمَا اسْتَفْرَقَ الْأَوَّلُ فَقَطْ
 فَالْغِ وَأَعْتَبِرْ بِخُلْفِ فِي التَّمْطِ
- ٤١٠ - وَكُلُّمَا يَكُونُ فِيهِ الْعَظْفُ
 مِنْ قَبْلِ الْاسْتِثْنَاءِ فَكُلًّا يَقْفُو
- ٤١١ - دُونَ دَلِيلِ الْعَقْلِ أَوْ ذِي السَّمْعِ
 وَالْحَقُّ الْاِفْتِرَاقُ دُونَ الْجَمْعِ

- ٤١٢ - أَمَا قِرَانُ اللَّفْظِ فِي الْمَشْهُورِ
فَلَا يُسَاوِي فِي سِوَى الْمَذْكُورِ
- ٤١٣ - وَمِثْلُهُ مَا كَانَ مِنَ الشَّرْطِ أَعْدُ
لِلْكُلِّ عِنْدَ الْجُلِّ أَوْ وَفْقاً تُفِذُ
- ٤١٤ - أَخْرِجْ بِهِ وَإِنْ عَلَى النُّصْفِ سَمَا
كَالْقَوْمِ أَكْرَمَ إِنْ يَكُونُوا كُرْمَا
- ٤١٥ - وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى شَرْطَيْنِ
شَيْءٌ فَبِالْحُضُورِ لِلشَّرْطَيْنِ
- ٤١٦ - وَإِنْ عَلَى الْبَدَلِ قَدْ تَعَلَّقَا
فَبِحُضُورِ وَاحِدٍ تُحَقِّقَا
- ٤١٧ - وَمِثْلُهُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْعَوْدِ يُرَى
كَالشَّرْطِ قُلِّ وَصَفٌ وَإِنْ قَبْلُ جَرَى
- ٤١٨ - وَحَيْثُمَا مُخَصَّصٌ تَوَسَّطَا
خَصَّصَهُ بِمَا يَلِي مَنْ ضَبَطَا
- ٤١٩ - وَمِثْلُهُ غَايَةُ عُمُومٍ يَشْمَلُ
لَوْ كَانَ تَضْرِيحٌ بِهَا لَا يَخْصُلُ
- ٤٢٠ - وَمَا لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ فِدَعٍ
نَحْوُ سَلَامٍ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ

- ٤٢١ - وَهِيَ لِمَا قَبْلُ خَلَا تَعْرُودُ
وَكُوْنُهَا لِمَا تَلِي بِعَيْدُ
٤٢٢ - وَيَبْدُلُ الْبَعْضِ مِنْ الْكُلِّ يَفِي
مُخَصَّصًا لَدَىٰ أَنَاسٍ فَاغْرِفِ

فصل المخصّص المنفصل

- ٤٢٣ - وَسَمُّ مُسْتَقْبَلُهُ مُنْفَصِلًا
لِلْحِسِّ وَالْعَقْلِ نَمَاهُ الْفُضْلَا
٤٢٤ - وَخَصَّصِ الْكِتَابَ وَالْحَدِيثَ بِهِ
أَوْ بِالْحَدِيثِ مُطْلَقًا فَلْتَنْتَبِهْ
٤٢٥ - وَاعْتَبِرَ الْإِجْمَاعُ جُلَّ النَّاسِ
وَقِسْمِي الْمَفْهُومِ كَالْقِيَاسِ
٤٢٦ - وَالْعُرْفَ حَيْثُ قَارَنَ النِّخَطَابَا
وَدَغَّ ضَمِيرَ الْبَعْضِ وَالْأَسْبَابَا
٤٢٧ - وَذَكَرَ مَا وَأَفَقَهُ مِنْ مُفْرَدِ
وَمَذْهَبِ الرَّاوي عَلَى الْمُعْتَمَدِ
٤٢٨ - وَاجْزِمَ بِإِدْخَالِ ذَوَاتِ السَّبَبِ
وَأَزَوْ عَنِ الْإِمَامِ ظَنًّا تُصِيبِ

- ٤٢٩ - وجاء في تخصيص ما قذ جاورا
 في الرّسْمِ مَا يُعَمُّ خَلْفُ النُّظْرَا
 ٤٣٠ - وَإِنْ أَتَى مَا خَصَّ بَعْدَ الْعَمَلِ
 نَسَخَ وَالغَيْرُ مَخْصُصٌ جَلِي
 ٤٣١ - وَإِنْ يَكُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ ظَهَرَ
 فَالْحُكْمُ بِالتَّرْجِيحِ حَتْمًا مُغْتَبَرُ

فصل المُقَيِّدِ والمطلق

- ٤٣٢ - فما على مَعْنَاهُ زَيْدٌ مُسَجَّلَا
 مَعْنَى لِغَيْرِهِ اغْتَقِيذُهُ الْأَوْلَا
 ٤٣٣ - وَمَا عَلَى الذَّاتِ بِلا قَيْدٍ يَدُلُّ
 فَمُطْلَقٌ وَبِاسْمِ جِنْسٍ قَدْ عُقِلُ
 ٤٣٤ - وما على الواحدِ شَاعَ السُّكْرَةُ
 والاتِّحَادُ بَغَضُهُمْ قَدْ نَصَرَةُ
 ٤٣٥ - عَلَيهِ طَالِقٌ إِذَا كَانَ ذَكَرُ
 فَوَلَدَتْ الْأُنثَى عِنْدَ ذِي النَّظَرُ
 ٤٣٦ - بِمَا يُخَصِّصُ الْعُمُومَ قَيْدُ
 وَدَعِ لِمَا كَانَ سِوَاهُ تَقْتَدِي

- ٤٣٧ - وَحَمْلٌ مُطْلَقٌ عَلَى ذَاكَ وَجَبَ
 إِنْ فِيهِمَا اتَّحَدَ حُكْمٌ وَالسَّبَبُ
- ٤٣٨ - وَإِنْ يَكُنْ تَأَخَّرَ الْمُقَيَّدُ
 عَنْ عَمَلٍ فَالنَّسْخُ فِيهِ يُفْهَدُ
- ٤٣٩ - وَإِنْ يَكُنْ أَمْرٌ وَنَهْيٌ قُيِّدَا
 فَمُطْلَقٌ بِضِدِّ مَا قَدْ وُجِدَا
- ٤٤٠ - وَحَيْثُمَا اتَّحَدَ وَاحِدٌ فَلَا
 يَخْمَلُهُ عَلَيْهِ جُلُّ الْعُقْلَا

فصل التَّأْوِيلِ وَالْمُحَكَّمِ وَالْمُجْمَلِ

- ٤٤١ - حَمْلٌ لِظَاهِرٍ عَلَى الْمَرْجُوحِ
 وَأَقْسَمُهُ لِنَفْسَيْهِ وَالصَّحِيحِ
- ٤٤٢ - صَحِيحُهُ وَهُوَ الْقَرِيبُ مَا حُمِلَ
 مَعَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ
- ٤٤٣ - وَغَيْرُهُ الْفَاسِدُ وَالْبَعِيدُ
 وَمَا خَلَا فَلَعِبًا يُفِيدُ
- ٤٤٤ - وَالْخُلْفَ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ صَيْرٌ
 إِيَّاهُ تَأْوِيلًا لَدَى الْمُخْتَصِرِ

- ٤٤٥ - فَجَعَلُ مِسْكِينَ بِمَعْنَى الْمُدُّ
عَلَيْهِ لَائِحٌ سِمَاتُ الْبُعْدِ
- ٤٤٦ - كَحَمَلٍ مَرَأَةٍ عَلَى الصَّغِيرَةِ
وَمَا يُنَافِي الْحُرَّةَ الْكَبِيرَةَ
- ٤٤٧ - وَحَمَلٍ مَا رُوِيَ فِي الصُّبْحِ
عَلَى الْقَضَاءِ مَعَ الْأَتِزَامِ
- ٤٤٨ - وَذُو وَضُوحٍ مُخَكَّمٍ وَالْمُجَمَّلُ
هُوَ الَّذِي الْمُرَادُ مِنْهُ يُجْهَلُ
- ٤٤٩ - وَمَا بِهِ اسْتَأْثَرَ عِلْمُ الْخَالِقِ
فَذَا تَشَابُهُ عَلَيْهِ أَطْلِقِ
- ٤٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهِ مِنْ عِبْدِ
فَذَاكَ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْعَهْدِ
- ٤٥١ - وَقَدْ يَجِي الْإِجْمَالُ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ
وَجْهِ يَرَاهُ ذَا بَيَانٍ مَنْ قَطِنُ
- ٤٥٢ - وَالْتَفَنِي لِلصَّلَاةِ وَالنُّكْحِ
وَالشَّبْهِ مُخَكَّمٌ لَدَى الصُّحَاغِ
- ٤٥٣ - وَالْعَكْسُ فِي جِدَارِهِ وَيَنْفُو
وَالْقَرْوُ فِي مَثَعِ اجْتِمَاعِ فَاثْفُ

فصل البيان

- ٤٥٤ - تصيير مُشكِيلٍ مِنَ الْجَلِيِّ
وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ
- ٤٥٥ - إِذَا أُرِيدَ فَهْمُهُ وَهُوَ بِمَا
مِنَ الدَّلِيلِ مُطْلَقاً يَجْلُو العَمَى
- ٤٥٦ - وَبَيِّنَ القَاصِرُ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ
أَوِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُغْتَمَدُ
- ٤٥٧ - وَأَوْجِبَنَّ عِنْدَ بَغْضِ عِلْمَا
إِذَا وَجُوبُ ذِي الخَفَاءِ عَمَّا
- ٤٥٨ - وَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ إِذَا تَوَافَقَا
فَانِمْ البَيَانُ لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا
- ٤٥٩ - وَإِنْ يَزْدُ فِعْلٌ فَلِلْقَوْلِ إِنْتَسَبُ
وَالْفِعْلُ يَقْتَضِي بِلَا قَيْدٍ طَلَبُ
- ٤٦٠ - وَالْقَوْلُ فِي العَكْسِ هُوَ المَبِينُ
وَفِعْلُهُ التَّخْفِيفُ فِيهِ بَيِّنُ
- ٤٦١ - تَأخُّرُ البَيَانِ عَنِ وَقْتِ العَمَلِ
وُقُوعُهُ عِنْدَ المُجِيزِ مَا حَصَلَ
- ٤٦٢ - تَأخِيرُهُ لِلاحتِياجِ واقِعُ
وَيَغْضُنَا هُوَ لِذَلِكَ مَانِعُ

- ٤٦٣ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ بِمَا كَالْمُطْلَقِ
 ثُمَّ بَعَكَسَهُ لَدَى الْبَعْضِ إِثْطَقَ
 ٤٦٤ - وَجَائِزٌ تَأْخِيرٌ تَبْلِيغٌ لَهُ
 وَدَرْءٌ مَا يُخْشَى أَيْ تَعْجِيلُهُ
 ٤٦٥ - وَنِسْبَةُ الْجَهْلِ لِذِي وُجُودٍ
 بِمَا يُخْصَّصُ مِنَ الْمَوْجُودِ

فصل النسخ

- ٤٦٦ - رَفَعَ لِحُكْمٍ أَوْ بَيَانٍ الزَّمَنِ
 بِمُخَكِّمِ الْقِرَآنِ أَوْ بِالسُّنَنِ
 ٤٦٧ - فَلَمْ يَكُنْ بِالْعَقْلِ أَوْ مُجَرِّدِ
 الْإِجْمَاعِ بَلْ يُنْمَى إِلَى الْمُسْتَنَدِ
 ٤٦٨ - وَمَنْعُ نَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ
 هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ
 ٤٦٩ - وَنَسْخُ بَعْضِ الذُّكْرِ مُطْلَقاً وَرَدُّ
 وَالنَّسْخُ لِلنَّصِّ بِنَّصِّ مُغْتَمَدٍ
 ٤٧٠ - وَالنَّسْخُ بِالْأَحَادِ لِلْكِتَابِ
 لَيْسَ بِوَاقِعٍ عَلَى الصُّوَابِ

٤٧١ - وَيَنْسَخُ الْخِفُّ بِمَا لَهُ ثِقَلٌ
وَقَدْ يَجِيءُ عَارِيًّا عَنِ الْبَدَلِ

٤٧٢ - وَالنَّسْخُ مِنْ قَبْلِ وَتُوعِ الْفِعْلِ
جَاءَ وَتُوعَا فِي صَحِيحِ النَّقْلِ

٤٧٣ - وَجَازَ بِالْفَحْوَى وَنَسَخَهُ بِلا
أَضِلُّ وَعَكْسُهُ جَوَازُهُ انْجَلَى

٤٧٤ - وَرَأَى الْأَكْثَرِينَ الْأَسْتِزَامُ
وَبِالْمُخَالَفَةِ لَا يُرَامُ

٤٧٥ - وَهِيَ عَنِ الْأَضِلِّ لَهَا تَجَرُّدُ
فِي النَّسْخِ وَإِعْكَاسُهُ مُسْتَبَعْدُ

٤٧٦ - وَيَجِبُ الرَّفْعُ لِحُكْمِ الْفَرْعِ
إِنْ حُكْمُ أَضْلِهِ يُرَى ذَا رَفْعِ

٤٧٧ - وَيَنْسَخُ الْإِنْشَاءَ وَلَوْ مَوْبَدًا
وَالْقَيْدُ فِي الْفِعْلِ أَوْ الْحُكْمِ بَدَا

٤٧٨ - وَفِي الْأَخِيرِ مَنَعَ ابْنُ الْحَاجِبِ
كَمُسْتَمِرٍّ بَعْدَ صَوْمٍ وَاجِبِ

٤٧٩ - وَنَسَخُ الْإِخْبَارِ بِإِجَابِ خَبَرِ
بِنَاقِضٍ يَجُوزُ لَا نَسَخُ الْخَبَرِ

٤٨٠ - وَكُلُّ حُكْمٍ قَابِلٌ لَهُ وَفِي
نَفِي الْوُقُوعِ الْإِتِّفَاقُ قَدْ قُفِيَ

٤٨١ - هَلْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمُ بِالْوُزُودِ
أَوْ بِبَلُوغِهِ إِلَى الْمَوْجُودِ

٤٨٢ - فَالْعَزْلُ بِالْمَوْتِ أَوْ الْعَزْلُ عَرَضٌ
كَذَا قَضَاءُ جَاهِلٍ لِمَفْتَرَضٍ

٤٨٣ - وَلَيْسَ نَسْخًا كُلُّ مَا أَفَادَا
فِي مَا رَسَا بِالنَّصِّ الْإِزْدِيَادَا

٤٨٤ - وَالنَّقْصُ لِلْجِزْءِ أَوْ الشَّرْطِ انْتَقِي
نَسْخُهُ لِلسَّاقِطِ لَا لِلَّذِ بَقِيَ

٤٨٥ - الْإِجْمَاعُ وَالنَّصُّ عَلَى النَّسْخِ وَلَوْ
تَضَمَّنَا كَلَامًا مُعْرَفًا رَأَوَا

٤٨٦ - كَذَاكَ يُعْرَفُ لَدَى الْمُحَرَّرِ
بِالْمَنْعِ لِلْجَمْعِ مَعَ التَّأخْرِ

٤٨٧ - كَقَوْلِ رَاوٍ سَابِقٌ وَالْمَخْكَي
بِمَا يُضَاهِي الْمَدَنِي وَالْمَكِّي

٤٨٨ - وَقَوْلِهِ النَّاسِخُ وَالتَّائِيرُ دَعُ
بِوَفْقِ وَاحِدٍ لِالأَضْلِ يُتَّبَعُ

٤٨٩ - وَكُونِ رَاوِيهِ الصَّحَابِي يَقْتَفِي
وَمِثْلُهُ تَأْخِرُ فِي الْمُصْحَفِ

كِتَابُ السُّنَّةِ

٤٩٠ - وَهِيَ مَا أُضِفَ إِلَى الرَّسُولِ
مِنْ صِفَةٍ كَلَيْسَ بِالطَّوِيلِ

٤٩١ - وَالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَفِي الْفِعْلِ انْحَصَرَ
تَقْرِيرُهُ كَذِي الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ

٤٩٢ - وَالْأَنْبِيَاءُ عُصَمَاءُ مِمَّا نُهُوا
عَنْهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَفَكُّهُ

٤٩٣ - بِجَائِزٍ بَلْ ذَاكَ لِلتَّشْرِيعِ
أَوْ نِيَّةِ الزُّلْفَى مِنَ الرَّفِيعِ

٤٩٤ - فَالصَّمْتُ لِلتَّبِيِّ عَنْ فِعْلِ عَلِيمٍ
بِهِ جَوَازُ الْفِعْلِ مِنْهُ قَدْ فُهِمَ

٤٩٥ - وَرُبَّمَا يَفْعَلُ لِلْمَكْرُوهِ
مُبَيِّنًا أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ

٤٩٦ - فَصَارَ فِي جَانِبِهِ مِنَ الْقُرْبِ
كَالنَّهْيِ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ قِمِّ الْقُرْبِ

- ٤٩٧ - وَفِعْلُهُ الْمَرْكُوزُ فِي الْجِبِلَّةِ
كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَلَيْسَ مِثْلَهُ
- ٤٩٨ - مِنْ غَيْرِ لَمَحِ الْوَضْفِ وَالَّذِي احْتَمَلَ
شَرْعاً فَفِيهِ قُلُ تَرَدُّدٌ حَصَلَ
- ٤٩٩ - فَالْحَجُّ رَاكِباً عَلَيْهِ يَجْرِي
كَضِجَعَةٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
- ٥٠٠ - وَغَيْرُهُ وَحُكْمُهُ جَلِيٌّ
فَالِاسْتِرَافِيَةُ هِيَ الْقَوِيَّةُ
- ٥٠١ - مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ وَبِالنَّصِّ يُرَى
وَبِالْبَيَانِ وَامْتِثَالِ ظَهَرَا
- ٥٠٢ - وَلِلْوَجُوبِ عِلْمُ النَّدَاءِ
كَذَاكَ قَدْ وَسَمَ بِالقَضَاءِ
- ٥٠٣ - وَالتَّرْكُ إِنْ جَلَبَ لِلتَّغْزِيرِ
وَسَمَ لِلِاسْتِثْقَا مِنَ البَصِيرِ
- ٥٠٤ - وَمَا تَمَحَّضَ لِقَضْدِ الْقُرْبِ
عَنْ قَيْدِ الإِجَابِ فَسَمِيَ النَّدْبِ
- ٥٠٥ - وَكُلُّ مَا الصُّفَةُ فِيهِ تُجْهَلُ
فَلِلْوَجُوبِ فِي الأَصَحِّ يُجْعَلُ

- ٥٠٦ - وَقِيلَ مَعَ قَضْدِ التَّقَرُّبِ وَإِنْ
فُقِدَ فَهُوَ بِالِإِبَاحَةِ قَمِينٌ
- ٥٠٧ - وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكِ الْأَخِيرِ
وَالْوَقْفُ لِلْقَاضِي نَمَى الْبَصِيرُ
- ٥٠٨ - وَالنَّاسِخُ الْأَخِيرُ إِنْ تَقَابَلَا
فِعْمَلٌ وَقَوْلٌ مُتَكَرِّرًا جَلَا
- ٥٠٩ - وَالرَّأْيُ عِنْدَ جَهْلِهِ ذُو خُلْفٍ
بَيْنَ مُرْجِحٍ وَرَأْيِ الْوَقْفِ
- ٥١٠ - وَالْقَوْلُ إِنْ خَصَّ بِنَا تَعَارُضًا
فِينَا فَقَطُّ وَالنَّاسِخُ الَّذِي مَضَى
- ٥١١ - إِنْ بِالنَّاسِخِ أِذْنَ الدَّلِيلُ
وَالجَهْلُ فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ
- ٥١٢ - وَإِنْ يَعْزَمُ غَيْرُهُ وَالِإِقْتِدَا
بِهِ لَهُ نَصٌّ فَمَا قَبْلُ بَدَا
- ٥١٣ - فِي حَقِّهِ الْقَوْلُ بِفِعْلِ خُصَا
إِنْ يَكُ فِيهِ الْقَوْلُ لَيْسَ نَصَا
- ٥١٤ - وَلَمْ يَكُنْ تَعَارُضُ الْأَعْمَالِ
فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنْ الْأَحْوَالِ

٥١٥ - وَإِنْ يَكُ الْقَوْلُ بِحُكْمٍ لِامِعَا
فَأَخِرُ الْفِعْلَيْنِ كَانَ رَافِعَا

٥١٦ - وَالْكُلُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ صَحِيحٌ
وَمَا لِكَ عَنْهُ رُوي التَّرْجِيحُ

٥١٧ - وَحَيْثُ مَا قَدْ عَدِمَ الْمَصِيرُ
إِلَيْهِ فَالْأَوْلَى هُوَ التَّخْيِيرُ

٥١٨ - وَلَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا بِشَرِّعٍ
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ

٥١٩ - وَهُوَ وَالْأُمَّةُ بَعْدُ كُلفَا
إِلَّا إِذَا التَّكْلِيفُ بِالنَّصْرِ انْتَفَى

٥٢٠ - وَقِيلَ لَا وَالْخُلْفُ فِيمَا شَرِعَا
وَلَمْ يَكُنْ دَاعٍ إِلَيْهِ سَمِعَا

٥٢١ - وَمُنْفِهِمُ الْبَاطِلِ مِنْ كُلِّ خَبَرٍ
فِي الْوَضْعِ أَوْ نَقْصٍ مِنَ الرَّاوي انْحَصَرَ

٥٢٢ - وَالْوَضْعُ لِلنَّسِيَانِ وَالتَّرْهِيْبِ
وَالْغَلَطِ التَّنْفِيْرِ وَالتَّرْغِيْبِ

٥٢٣ - وَيَعْدُ أَنْ يُعِيكَ خَيْرُ الْعَرَبِ
دَعْوَى النُّبُوَّةِ أَنِمَا لِلْكَذِبِ

- ٥٢٤ - وما انتفى وجوده من نص
عند ذوي الحديث بعد الفحص
- ٥٢٥ - ويغض ما ينسب للنبي
وخبير الأحاد في السني
- ٥٢٦ - حيث دواعي ثقليه تواترا
نرى لها لوقاله تقرأ
- ٥٢٧ - واقطع بصدق خبر التواتر
وسو بين مسلم وكافر
- ٥٢٨ - واللفظ والمغنى وذاك خبر
من عادة كذبهم منحظر
- ٥٢٩ - عن غير مغفول وأوجب العد
من غير تخديد على ما يفتمد
- ٥٣٠ - وقيل بالعشرين أو بأكثر
أو بثلاثين أو إثني عشر
- ٥٣١ - إلفاء الأربعة فيه راجح
وما عليها زاد فهو صالح
- ٥٣٢ - وأوجب في طبقات السند
تواتراً وفقاً لدى التعدد

- ٥٣٣ - وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ مَا يُوَافِقُ
الإجماعَ والبعضُ بقطعِ ينطقُ
- ٥٣٤ - وَبَعْضُهُمْ يُفِيدُ حَيْثُ عَوَّلَا
عَلَيْهِ وَأَنْفِهِ إِذَا مَا قَدْ خَلَا
- ٥٣٥ - مَعَ دَوَاعِي رَدِّهِ مِنْ مُبْطِلٍ
كَمَا يَدُلُّ لِخِلَافَةِ عَلِيٍّ
- ٥٣٦ - كَالِإفْتِرَاقِ بَيْنَ ذِي تَأْوِيلٍ
وَعَامِلٍ بِهِ عَلَى الْمُعْوَلِ
- ٥٣٧ - وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ صِدْقُ مُخْبِرٍ
مَعَ صَمْتِ جَمْعٍ لَمْ يَخْفَهُ حَاضِرٍ
- ٥٣٨ - وَمُؤَدَّعٍ مِنَ النَّبِيِّ سَمْعًا
يُفِيدُ ظَنًّا أَوْ يُفِيدُ قَطْعًا
- ٥٣٩ - وَلَيْسَ حَامِلٌ عَلَى الْإِقْرَارِ
ثُمَّ مَعَ الصَّمْتِ عَنِ الْإِنْكَارِ
- ٥٤٠ - وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَظْنُونٌ عَرِيٌّ
عَنِ الْقِيُودِ فِي الَّذِي تَوَاتَرَا
- ٥٤١ - وَالْمُسْتَفِيضُ مِنْهُ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
أَقْلَهُ وَبَعْضُهُمْ قَدْ رَفَعَهُ

- ٥٤٢ - عَنْ وَاحِدٍ وَبَغْضُهُمْ عَمَّا يَلِي
وَجَعَلُهُ وَاسِطَةً قَوْلُ جَلِي
- ٥٤٣ - وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْإِطْلَاقِ
عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْحُذَّاقِ
- ٥٤٤ - وَبَغْضُهُمْ يُفِيدُ إِنْ عَدُلُ رَوَى
وَإِخْتِيرَ ذَا إِنْ الْقَرِينَةَ اخْتَوَى
- ٥٤٥ - وَفِي الشَّهَادَةِ وَفِي الْفَتْوَى الْعَمَلُ
بِهِ وَجُوبُهُ اتِّفَاقًا قَدْ حَصَلَ
- ٥٤٦ - كَذَلِكَ جَاءَ فِي اتِّخَاذِ الْأَدْوِيَةِ
وَنَحْوِهَا كَسَفَرٍ وَالْأَغْدِيَةِ
- ٥٤٧ - وَمَالِكٌ بِمَا سِوَى ذَلِكَ تَخَعُّغٌ
وَمَا يُنَافِي تَقْلَ طَيِّبَةً مَنَعٌ
- ٥٤٨ - إِذْ ذَاكَ قَطْعِيٌّ وَإِنْ رَأَيْتَ فَنَفِي
تَقْدِيمِ ذَا أَوْ ذَاكَ خُلْفٌ قَدْ قُفِي
- ٥٤٩ - كَذَلِكَ فِيمَا عَارَضَ الْقِيَّاسَا
رِوَايَتَا مَنْ أَحْكَمَ الْأَسَاسَا
- ٥٥٠ - وَقَدْ كَفَى مِنْ غَيْرِ مَا اغْتِضَادِ
خَبَرٌ وَاجِدٌ مِنْ الْأَحَادِ

- ٥٥١ - وَالجَزْمُ مِنْ فَرْعٍ وَشَكُّ الْأَصْلِ
وَدَعَّ بِجَزْمِهِ لِذَاكَ النَّقْلِ
- ٥٥٢ - وَقَالَ بِالْقَبُولِ إِنْ لَمْ يَنْتَفِي
أَصْلٌ مِنَ الْحَدِيثِ شَيْخٌ مُقْتَفِي
- ٥٥٣ - وَلَيْسَ ذَا يَفْدَحُ فِي الْعَدَالَةِ
كشَاهِدٍ لِلجَزْمِ بِالْمَقَالَةِ
- ٥٥٤ - وَالرَّفْعُ وَالْوَضْلُ وَزَيْدُ اللَّفْظِ
مَقْبُولَةٌ عِنْدَ إِمَامِ الْحِفْظِ
- ٥٥٥ - إِنْ أَمَكَنَ الذُّهُولُ عَنْهَا عَادَةٌ
إِلَّا قَلًا قَبُولٌ لِلزِّيَادَةِ
- ٥٥٦ - وَقِيلَ لَا إِنْ اتَّحَادَ قَدْ عَلِمَ
وَالْوَفْقُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رُيُومَ
- ٥٥٧ - وَلِلتَّعَارُضِ نَمِي الْمُغْيِرُ
وَحَذْفُ بَعْضٍ قَدْ رَأَى الْأَكْثَرُ
- ٥٥٨ - دُونَ إِزْتِبَاطٍ وَهُوَ فِي التَّالِيفِ
يَسُوعُ بِالْوَفْقِ بِلا تَغْنِيفِ
- ٥٥٩ - بِغَالِبِ الظَّنِّ يَدُورُ الْمُغْتَبَرُ
فَاعْتَبَرَ الْإِسْلَامَ كُلُّ مَنْ غَبَرَ

- ٥٦٠ - وَقَاسِقٌ وَذُو ابْتِدَاعٍ إِنْ دَعَا
أَوْ مُطْلَقًا رَدًّا لِكُلِّ سُمِعَا
- ٥٦١ - كَذَا الصَّبِي وَإِنْ يَكُن تَحْمُلُ
ثُمَّ أَدَا بِنَفْسِي مَنَعَ قُبِلُوا
- ٥٦٢ - مَنْ لَيْسَ ذَا فِقْهِ أَبَاهُ الْجَبِيلُ
وَعَكْسُهُ أَثْبَتُهُ الدَّلِيلُ
- ٥٦٣ - وَمَنْ لَهُ فِي غَيْرِهِ تَسَاهُلُ
ذُو عُجْمَةٍ أَوْ جَهْلٍ مَنَّمِي يُقْبَلُ
- ٥٦٤ - كَخُلْفِهِ لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ
وَخُلْفِهِ لِنُصُوتِ الرُّوَاةِ
- ٥٦٥ - وَكَثْرَةٌ وَإِنْ لُقِيَّ يَنْتَدِرُ
فِيمَا بِهِ تَخْصِيلُهُ لَا يُحْظَرُ
- ٥٦٦ - عَدْلُ الرُّوَاةِ الَّذِي قَدْ أُوجِبُوا
هُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ هَذَا يُجَلَّبُ
- ٥٦٧ - وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ
وَيَتَّقِي فِي الْأَغْلَابِ الصِّغَائِرَ
- ٥٦٨ - وَمَا أُبَيِّحُ وَهُسَوُ فِي الْعِيَانِ
يَقْدَحُ فِي مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ

- ٥٦٩ - وَذُو أُبُوثَةَ وَعَبِيدٌ وَالسَّعِيدَا
 وَذُو قَرَابَةَ خِلَافُ الشُّهَدَا
- ٥٧٠ - وَلَا صَفِيرَةَ مَعَ الْإِضْرَارِ
 الْمُبْطِلِ الثَّقَّةَ بِالْأَخْبَارِ
- ٥٧١ - فَدَعِ لِمَنْ جُهِلَ مُطْلَقاً وَمَنْ
 فِي عَيْنِهِ يُجْهَلُ أَوْ فِيمَا بَطَّنَ
- ٥٧٢ - وَمُثَبِّتِ الْعَدَالَةِ اخْتِبَارُ
 كَذَاكَ تَغْدِيلُ وَالْإِنْتِشَارُ
- ٥٧٣ - وَفِي قَضَا الْقَاضِي وَأَخِذِ الرَّاوي
 وَعَمَلِ الْعَالِمِ أَيْضاً ثَاوي
- ٥٧٤ - وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُلْتَزِمَا
 رَدًّا لِمَنْ لَيْسَ بِعَدِلٍ عَلِيمَا
- ٥٧٥ - وَالْجَرْحُ قَدَّمَ بِاتِّفَاقِ أَبَدَا
 إِنْ كَانَ مَنْ جَرَّحَ أَعْلَى عَدَدَا
- ٥٧٦ - وَغَيْرُهُ كَهَوِّ بِدُونِ مَيِّنِ
 وَقِيلَ بِالتَّرْجِيحِ فِي الْقِسْمَيْنِ
- ٥٧٧ - كِلَاهُمَا يَثْبُتُهُ الْمُنْفَرِدُ
 وَمَالِكٌ عَنْهُ رُوي التَّعَدُّدُ

- ٥٧٨ - وَقَالَ بِالْعَدَدِ ذُو دِرَايَةِ
فِي جِهَةِ الشَّاهِدِ لَا الرَّوَايَةَ
- ٥٧٩ - شَهَادَةُ الْإِخْبَارِ عَمَّا خَصَّ إِنَّ
فِيهِ تَرَفُّعٌ إِلَى الْقَاضِي زُكِّنَ
- ٥٨٠ - وَغَيْرُهُ رَوَايَةٌ وَالصَّخْبُ
تَعْدِيلُهُمْ كُلُّ إِلَيْهِ يَضْبُو
- ٥٨١ - وَاخْتَارَ فِي الْمَلَاذِمِينَ دُونَ مَنْ
رَأَى مَرَّةً إِمَامًا مُوَدَّتْ مَنْ
- ٥٨٢ - إِذَا ادَّعَى الْمَعَاصِرُ الْعَدْلُ الشَّرْفُ
بِصُخْبَةٍ يَقْبَلُهُ جُلُّ السَّلَفِ
- ٥٨٣ - وَمُرْسَلٌ قَوْلُهُ غَيْرِ مَنْ صَحِبَ
قَالَ إِمَامُ الْأَعْجَمِينَ وَالْعَرَبِ
- ٥٨٤ - عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ
أَوْ الْكَبِيرِ قَالَ خَيْرٌ شَافِعٍ
- ٥٨٥ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ رُجِّحَا
عَلَيْهِ مُسْنَدٌ وَعَكْسٌ صُحِّحَا
- ٥٨٦ - وَالنَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مُنِغٌ
وَمَالِكٌ عَنْهُ الْجَوَازُ قَدْ سُمِعَ

- ٥٨٧ - لِعَارِفٍ يَفْهَمُ مَغْنَاهُ جَزَمَ
وَعَالِبُ الظَّنِّ لَدَى البَغْضِ انْحَتَمَ
- ٥٨٨ - وَالإِسْتِوَاءُ فِي الخَفَاءِ وَالجَلَا
لَدَى المَجْرُوزِينَ حَتْمًا حَصَلَا
- ٥٨٩ - وَبَغْضُهُمْ مَنَعَ فِي القِصَارِ
دُونَ التِّي تَطُولُ لِاضْطِرَارِ
- ٥٩٠ - وَبِالْمُرَادِيفِ يَجُوزُ قَطْعَا
وَبَغْضُهُمْ يَحْكُونَ فِيهِ المَنْعَا
- ٥٩١ - وَجَوْزَنَ وَفَقَا بِلَفْظِ عَجْمِي
وَنَحْوِهِ الإِبْدَالَ لِلْمُتَرَجِمِ

فصل كيفية رواية الصحابي

- ٥٩٢ - أَزْفَعُهَا الصَّرِيحُ فِي السَّمَاعِ
مِنَ الرَّسُولِ المَجْتَبَى المَطَاعِ
- ٥٩٣ - مِنْهُ سَمِعْتُ مِنْهُ ذَا أَوْ أَخْبِرَا
شَافَهْنِي حَدَّثَنِيهِ صَبِيرَا
- ٥٩٤ - فَقالَ عَن ثَمَّ نُهَي أَوْ أَمِرا
إِن لَمْ يَكُن خَيْرُ الوَرِيِّ قَدْ ذُكِرَا

٥٩٥ - كَذَا مِنْ السُّنَّةِ يُرْوَى وَالتَّحْقِيقُ
كُتَابِهِ إِذَا بَعَثَهُ التَّصَدِيقُ

فصل كيفية رواية غير الصحابي

٥٩٦ - لِتَعْرِضِ وَالسَّمَاعِ وَالْإِذْنَ اسْتُوا
مَتَى عَلَى التَّوَالِذَا الْإِذْنَ اِحْتَوَى

٥٩٧ - وَاعْمَلْ بِمَا عَنِ الْإِجَازَةِ رُوِيَ
إِنْ صَحَّ سَمِعَهُ بِظَنِّ قَدْ قَوِيَ

٥٩٨ - لِشَبَّهَهَا الرَّوْفَ تَجِي لِمَنْ عُدِمَ
وَعَدَمُ التَّفْصِيلِ فِيهِ مُنْحَتِمٌ

٥٩٩ - وَالْكَتَبِ دُونَ الْإِذْنَ بِالَّذِي سَمِعَ
إِنْ عُرِفَ الْخَطُّ وَالْأَيُّمَتْنِغِ

٦٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي إِعْلَامِهِ الْمُجَرِّدِ
وَاعْمَلَنَّ مِنْهُ صَحِيحَ السَّنَدِ

٦٠١ - وَالْأَخْذُ عَنِ وَجَادَةِ مِمَّا انْحَظَلْ
وَقَفَا وَجُلُّ النَّاسِ يَمْنَعُ الْعَمَلِ

٦٠٢ - وَمَا بِهِ يُذَكَّرُ لَفْظُ الْخَبَرِ
فَذَلِكَ مَسْطُورٌ بِعِلْمِ الْأَثَرِ

فصل كتاب الإجماع

- ٦٠٣ - وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ مِنْ مُجْتَهِدِ
الْأُمَّةِ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ أَحْمَدِ
- ٦٠٤ - وَأُطْلِقَنَ فِي الْعَضْرِ وَالْمُتَّفَقِ
عَلَيْهِ فإِلْغَا لِمَنْ عَمَّ انْتَفِي
- ٦٠٥ - وَقَيْلَ لَا وَقَيْلَ فِي السَّجَلِيَّ
مِثْلُ الزُّنَى وَالْحَجِّ لَا الْخَفِيَّ
- ٦٠٦ - وَقَيْلَ لَا فِي كُلِّ مَا التَّكْلِيْفُ
بِعَلْمِهِ قَدْ عَمَّ اللَّطِيْفُ
- ٦٠٧ - وَذَا لِإِحْتِجَاجِ أَوْ أَنْ يُطْلَقَا
عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ وَكُلُّ يُنْتَقَى
- ٦٠٨ - وَكُلُّ مَنْ بِبِدْعَةٍ يُكْفَرُ
مِنْ أَهْلِ الْأَفْوَاءِ فَلَا يُغْتَبَرُ
- ٦٠٩ - وَالْكُلُّ وَاجِبٌ وَقَيْلَ لَا يَضُرُّ
الْإِثْنَانِ دُونَ مَنْ عَلَيْهِمَا كَثُرُ
- ٦١٠ - وَاعْتَبِرْنَا مَعَ الصَّحَابِيِّ مَنْ تَبِعَ
إِنْ كَانَ مَوْجُوداً وَإِلَّا فَاْمْتَنِعْ
- ٦١١ - ثُمَّ إِنَّقِرَاضُ الْعَضْرِ وَالتَّوَاتُرُ
لَعَرُ عَلَى مَا يَنْتَحِيهِ الْأَكْثَرُ

- ٦١٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ يُخْطَلُ
 فيما به كالعالمِ دورٌ يَحْضُلُ
- ٦١٣ - وما إلى الكوفة منه يَنْتَمِي
 والخلفاء الراشدين فاعلم
- ٦١٤ - وَأَوْجِبُنْ حُجِّيَّةً لِمَدَنِي
 فيما على التوقيفِ أمرُهُ بُنِي
- ٦١٥ - وَقِيلَ مُطْلَقاً وَمَا قَدْ أَجْمَعَا
 عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ مِمَّا مَنَعَا
- ٦١٦ - وَمَا عَرَى مِنْهُ عَلَى السُّنِّيِّ
 مِنَ الْأَمَارَةِ أَوْ الْقَطْعِيِّ
- ٦١٧ - وَخَرَقَهُ فَاَمْتَنَعَ لِقَوْلِ زَائِدِ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سِوَى مُعَانِدِ
- ٦١٨ - وَقِيلَ إِنْ خَرَقَ وَالتَّنْفِصِيلُ
 إِخْدَائُهُ مَنَعَهُ الدَّلِيلُ
- ٦١٩ - وَرِدَّةُ الْأُمَّةِ لَا الْجَهْلَ لِمَا
 عَدَمَ تَكْلِيفٍ بِهِ قَدْ عَلِمَا
- ٦٢٠ - وَلَا يُعَارِضُ لَهُ دَلِيلُ
 وَيُظْهِرُ الدَّلِيلُ وَالتَّأْوِيلُ

- ٦٢١ - وَقَدَّمْنَاهُ عَلَى مَا خَالَفَا
 إِنْ كَانَ بِالْقَطْعِ يُرَى مُتَّصِفَا
- ٦٢٢ - وَهُوَ الْمُشَاهِدُ أَوْ الْمَنْقُولُ
 بِعَدَدِ التَّوَاتُرِ الْمَقُولُ
- ٦٢٣ - وَفِي انْقِسَامِهَا لِاقْسَمَيْنِ وَكُلُّ
 فِي قَوْلِهِ مُخِطٌ تَرَدَّدٌ نُقِلَ
- ٦٢٤ - وَجَعَلُ مَنْ سَكَتَ مِثْلَ مَنْ أَقْرَأَ
 فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ
- ٦٢٥ - فَالاحتجاجُ بالشكوتِ نَمَى
 تَفْرِيغُهُ عَلَيْهِ مَنْ تَقَدَّمَا
- ٦٢٦ - وَهُوَ بِفَقْدِ السُّخْطِ وَالضُّدِّ حَرِي
 مَعَ مُضِيِّ مُهْلَةٍ لِلنَّظَرِ
- ٦٢٧ - وَلَا يُكْفَرُ الَّذِي قَدْ اتَّبَعَ
 انْكَارَ الإجماعِ وَبِئْسَ مَا ابْتَدَعَ
- ٦٢٨ - وَالْكَافِرُ الْجَاحِدُ مَا قَدْ أُجْمِعَا
 عَلَيْهِ مِمَّا عِلْمُهُ قَدْ وَقَعَا
- ٦٢٩ - عَنِ الضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِيِّ
 وَمِثْلُهُ الْمَشْهُورِ فِي الْقَوِيِّ

٦٣٠ - إِنْ كَانَ مَنْصُوصاً وَفِي الْغَيْرِ اخْتَلَفَ
إِنْ قَدَّمَ الْعَهْدُ بِالْإِسْلَامِ السَّلْفُ

كِتَابُ الْقِيَاسِ

٦٣١ - بِحَمْلِ مَفْلُومٍ عَلَى مَا قَدْ عَلِمَ
لِلْإِسْتِوَاءِ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ وَبِئْسَ

٦٣٢ - وَإِنْ تُرِدُ شُمُولَهُ لِمَا فَسَدَ
فَزِدْ لَدَى الْحَامِلِ وَالزَّيْدُ أَسَدٌ

٦٣٣ - وَالْحَامِلُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ
وَهُوَ قَبْلَ مَا رَوَاهُ الْوَاحِدُ

٦٣٤ - وَقَبْلَهُ الْقَطْعِيُّ مِنْ نَصْرٍ وَمِنْ
إِجْمَاعِهِمْ عِنْدَ جَمِيعِ مَنْ قَطِنَ

٦٣٥ - وَمَا رُوِيَ مِنْ ذَمِّهِ فَقَدْ عَنِي
بِهِ الَّذِي عَلَى الْفَسَادِ قَدْ بُنِيَ

٦٣٦ - وَالْحَدُّ وَالْكَفَّارَةُ التَّقْدِيرُ
جَوَازُهُ فِيهَا هُوَ الْمَشْهُورُ

٦٣٧ - وَرُخْصَةٌ بِعَكْسِهَا وَالسَّبَبُ
وغيرها لِلاتِّفَاقِ يُنْسَبُ

٦٣٨ - وَإِنْ نُئِمِي لِئَلْعُرْفِ مَا كَالطُّهْرِ
أَوِ الْمَحِيضِ فَهُوَ فِيهِ يَجْرِي

فصل أركان القياس

٦٣٩ - الْأَضْلُ حُكْمُهُ وَمَا قَدْ شُبِّهَا
وَعِلَّةٌ رَابِعُهَا فَاثْنَتَيْهَا

٦٤٠ - وَالْحُكْمُ أَوْ مَحَلُّهُ أَوْ مَا يَدُلُّ
تَأْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا نُقِلُ

٦٤١ - وَقِيسٌ عَلَيْهِ دُونَ شَرْطِ نَصٍّ
يُجِيزُهُ بِالنُّوعِ أَوْ بِالشَّخْصِ

٦٤٢ - وَعِلَّةٌ وَجُودُهَا الْوِفَاقُ
عَلَيْهِ يَأْبَى شَرْطُهُ الْحُدَاقُ

٦٤٣ - وَحُكْمُ الْأَضْلِ قَدْ يَكُونُ مُلْحَقًا
لِمَا مِنْ اغْتِبَارِ الْأَدْنَى حَقًّا

٦٤٤ - مُسْتَلْحَقُ الشَّرْعِيِّ هُوَ الشَّرْعِيُّ
وَعَبْرُهُ لِغَيْرِهِ مَرْعِيُّ

٦٤٥ - وَمَا بِقَطْعِ فِيهِ قَدْ تَعَبَّدَا
رَبِّي فَمُلْحَقٌ كَذَاكَ عَهْدَا

- ٦٤٦ - وَلَيْسَ حُكْمُ الْأَضَلِّ بِالْأَسَاسِ
مَتَى يَحْدُ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ
- ٦٤٧ - لِكَوْنِهِ مَعْنَاهُ لَيْسَ يُغْفَلُ
أَوْ التَّعَدِّي فِيهِ لَيْسَ يَخْصُلُ
- ٦٤٨ - وَحَيْثُمَا يَنْدَرِجُ الْحُكْمَانِ
فِي النَّصْرِ فَالْأَمْرَانِ قُلُ سِيَانِ
- ٦٤٩ - وَالْوَفْقُ فِي الْحُكْمِ لَدَى الْخَصْمَيْنِ
شَرْطُ جَوَازِ الْقَيْسِ دُونَ مَيِّنِ
- ٦٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ لِمَعْلَتَيْنِ اخْتَلَفَا
تَرَكَّبَ الْأَضَلُّ لَدَى مَنْ سَلَفَا
- ٦٥١ - مُرَكَّبُ الْوَضْفِ إِذَا الْخَصْمُ مَنَعَ
وَجُودَ ذَا الْوَضْفِ فِي الْأَضَلِّ الْمَتَّبِعِ
- ٦٥٢ - وَرَدُّهُ انْتَقِي وَقِيلَ يُقْبَلُ
وَفِي التَّقْدِيمِ خِلَافٌ يُنْقَلُ

فصل الفرع

- ٦٥٣ - الْحُكْمُ فِي رَأْيٍ وَمَا تُشْبِهُهَا
مِنْ الْمَحَلِّ عِنْدَ جُلِّ الثُّبَاهَا

- ٦٥٤ - وَجُرُودُ جَامِعٍ بِهِ مُتَمِّمًا
شَرَطَ وَفِي الْقَطْعِ إِلَى الْقَطْعِ انْتَمَى
- ٦٥٥ - وَإِنْ تَكُنْ ظَنِّيَّةً فَالْأَذْوَنُ
لِذَا الْقِيَاسِ عِلْمٌ مُدَوَّنٌ
- ٦٥٦ - وَالْفَرْعُ لِأَضَلِّ بِبَاعِثٍ وَفِي
الْحُكْمِ نَوْعًا أَوْ بِجِنْسٍ يَفْتَنِي
- ٦٥٧ - وَمُقْتَضِي الضُّدِّ أَوْ النَّقِيضِ
لِلْحُكْمِ فِي الْفَرْعِ كَوَقْعِ الْبَيْضِ
- ٦٥٨ - بِعَكْسٍ مَا خِلَافَ حَكْمٍ يَفْتَنِي
وَأَذْفَعُ بِتَرْجِيحٍ لِذَا الْمُعْتَرِضِ
- ٦٥٩ - وَعَدَمُ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ عِلْمِي
وِفَاقِهِ أَوْجَبَهُ مَنْ أَصْلًا
- ٦٦٠ - مَنَعَ الدَّلِيلَيْنِ وَحُكْمُ الْفَرْعِ
ظُهُورُهُ قَبْلُ يُرَى ذَا مَنَعِ

فصل العلة

- ٦٦١ - مُعَرَّفُ الْحُكْمِ بِوَضْعِ الشَّارِعِ
وَالْحُكْمُ ثَابِتٌ بِهَا فَاتَّبِعِ

- ٦٦٢ - وَوَضَفَهَا بِالْبَعَثِ مَا اسْتَبِينَا
مِنْهُ سِوَى بَعَثِ الْمُكَلَّفِينَا
- ٦٦٣ - لِإِلْدَفِعِ وَالرَّفْعِ أَوْ الْأَمْرَيْنِ
وَاجِبَةُ الظُّهُورِ دُونَ مَبِينِ
- ٦٦٤ - وَمِنْ شُرُوطِ الْوَضْفِ الْإِنْضِبَاطُ
إِلَّا فَحِكْمَةٌ بِهَا يُنَاطُ
- ٦٦٥ - وَهِيَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا الْوَضْفُ جَرَى
عِلَّةَ حُكْمٍ عِنْدَ كُلِّ مَنْ دَرَى
- ٦٦٦ - وَهُوَ لِللُّغَةِ وَالْحَقِيقَةِ
وَالشَّرْعِ وَالْعُرْفِ نَمَى الْخَلِيقَةِ
- ٦٦٧ - وَقَدْ يُعَلَّلُ بِمَا تَرَكَّبَا
وَأَمْتَعِ لِعِلَّةٍ بِمَا قَدْ أَذْهَبَا
- ٦٦٨ - وَالْخُلْفُ فِي التَّغْلِيلِ بِالَّذِي عُدِمَ
لِمَا ثُبُوتِيًّا كُنْسَبِيٍّ عُلِمَ
- ٦٦٩ - لَمْ تُلَفَ فِي الْمُعَلَّلَاتِ عِلَّةٌ
خَالِيَةٌ مِنْ حِكْمَةٍ فِي الْجُمْلَةِ
- ٦٧٠ - وَرَبَّمَا يُغْوِرُنَا أَطْلَاعُ
لِكِنَّةٍ لَيْسَ بِهِ امْتِنَاعُ

- ٦٧١ - وفي ثبوت الحكم عند الانتفا
للظن والنفى خلاف عرفنا
- ٦٧٢ - وعملوا بما خلت من تعديته
ليعلم امتناعه والتفوية
- ٦٧٣ - منها محل الحكم أو جزء وزد
وصفاً إذا كل لزومياً يرد
- ٦٧٤ - وجاز بالمشق دون اللقب
وإن يكن من صفة فقد أبي
- ٦٧٥ - وعلة من ضرورة تعدد
في ذات الاستنباط خلف العهد
- ٦٧٦ - وذاك في الحكم الكثير أطلقه
كالمقطع مع غرم نصاب السرقة
- ٦٧٧ - وقد تخصص وقد تميم
لأضليلها لكثرتها لا تخرم
- ٦٧٨ - وشرطها التغيين والتقدير
لها جوازها هو التخرير
- ٦٧٩ - ومقتضى الحكم وجودة وجب
متى يكن وجود مانع مسبب

٦٨٠ - كذا إذا انتفاء شرط كانا
وفخرهم خلاف ذابانا

فصل مسالك العلة

- ٦٨١ - ومثلك العلة ما دل على
علية الشيء متى ما خلا
- ٦٨٢ - الإجماع فالنص الصريح مثل
لعلة فسبب فيشلو
- ٦٨٣ - من أجل ذابنحو كي إذا فما
ظهر لام تمت الباعلما
- ٦٨٤ - فالفاء للشارع فالفقيه
فغيره يتبع بالشبيه
- ٦٨٥ - والثالث الإيما افتران الوصف
بالحكم ملفوظين دون خلف
- ٦٨٦ - وذلك الوصف أو التظير
قرائه لغيرها يضير
- ٦٨٧ - كما إذا سمع ووصفا فحكم
وذكره في الحكم ووصفا قد ألم

- ٦٨٨ - إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ لَمْ يُفِدِ
وَمَنْعُهُ بِمَا يُفِيدُ اسْتَفِيدُ
- ٦٨٩ - تَرْتِيبُهُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ وَاتَّضَحَ
تَفْرِيقُ حُكْمَيْنِ بِوَصْفِ الْمُضْطَلَّحِ
- ٦٩٠ - أَوْ غَايَةَ شَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ
تَنَاسُبُ الْوَصْفِ عَلَى الْبِنَاءِ
- ٦٩١ - وَالسَّبْرُ وَالتَّفْسِيمُ قِسْمٌ رَابِعٌ
أَنْ يَخْصُرَ الْأَوْصَافَ فِيهِ جَامِعٌ
- ٦٩٢ - وَيُبْطِلُ الَّذِي لَهَا لَا يَضْلُحُ
فَمَا بَقِيَ تَعْيِينُهُ مَتَّضِحٌ
- ٦٩٣ - مُعْتَرِضُ الْحَضَرِ فِي دَفْعِهِ يَرِدُ
بَعَثْتُ ثُمَّ بَعْدَ بَعَثِي لَمْ أَجِدْ
- ٦٩٤ - أَوْ انْفِقَادُ مَا سِوَاهَا الْأَضْلُ
وَلَيْسَ فِي الْحَضَرِ لظنٍ حَظْلٌ
- ٦٩٥ - وَهُوَ قَطْعِيٌّ إِذَا مَا نُومِيَا
لِلْقَطْعِ وَالظَّنِّيِّ سِوَاهُ وَعِيَا
- ٦٩٦ - حُجْبِيَّةُ الظَّنِّيِّ رَأْيِي الْأَكْثَرِ
فِي حَقِّ نَاطِرٍ وَفِي الْمُنَاطِرِ

- ٦٩٧ - إِنْ يُبْدِ وَضْفًا زَائِدًا مُغْتَرِضٌ
وَفِي بِهِ دُونَ الْبَيَانِ الْغَرَضُ
- ٦٩٨ - وَقَطْعُ ذِي السَّبْرِ إِذَا مُنْحَتِمٌ
وَالْأَمْرُ فِي إِبْطَالِهِ مُنْبَهِمٌ
- ٦٩٩ - أَبْطُلْ لِمَا طَرَدًا يُرَى وَيَبْطُلُ
غَيْرَ مُنَاسِبٍ لَهُ الْمُنْخَزِلُ
- ٧٠٠ - كَذَلِكَ بِالْإِلْفَا وَإِنْ قَدْ نَاسَبَا
وَبِتَّعَدِّي وَضْفِهِ الَّذِي اجْتَبَى
- ٧٠١ - ثُمَّ الْمُنَاسَبَةُ وَالْإِخَالَةُ
مِنْ الْمَسَالِكِ بِلا اسْتِحَالَةٍ
- ٧٠٢ - ثُمَّ بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ يَشْتَهَرُ
تَخْرِيجُهَا وَبَغْضُهُمْ لَا يَغْتَبِرُ
- ٧٠٣ - وَهُوَ أَنْ يُعَيِّنَ الْمَجْتَهِدُ
لِعِلَّةٍ بِذِكْرِ مَا سَيَرِدُ
- ٧٠٤ - مِنَ التَّنَاسُبِ الَّذِي مَعَهُ اتَّضَحَ
تَقَارُنُ وَالْأَمْنُ مِمَّا قَدْ قَدَحَ
- ٧٠٥ - وَوَاجِبُ تَحْقِيقِ الْاسْتِثْلَالِ
بِنَفْسِي غَيْرِهِ مِنْ الْأَحْوَالِ

- ٧٠٦ - ثُمَّ الْمُنَابِبُ الَّذِي تَضَمَّنَا
تَرْتَبُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ مَا اغْتَنَى
- ٧٠٧ - بِهِ الَّذِي شَرَعَ مِنْ إِبْعَادِ
مَفْسَدَةٍ أَوْ جَلْبِ ذِي سَدَادِ
- ٧٠٨ - وَيَخْضُلُ الْقَصْدُ بِشَرْعِ الْحُكْمِ
شَكًّا وَظَنًّا وَكَذًّا بِالْجَزْمِ
- ٧٠٩ - وَقَدْ يَكُونُ النَّفْيُ فِيهِ أَرْجَحًا
كَأَيْسٍ لِقَضْدِ نَسْلِ نَكْحًا
- ٧١٠ - بِالطَّرْفَيْنِ فِي الْأَصَحِّ عَلَّلُوا
فَقَضْرُ مُشْرِفٍ عَلَيْهِ يُنْقَلُ
- ٧١١ - ثُمَّ الْمُنَابِبُ عَنَيْتُ الْحِكْمَةَ
مِنْهُ ضَرُورِيٌّ وَجَاتِيَةٌ
- ٧١٢ - بَيْنَهُمَا مَا يَنْتَمِي لِلْحَاجِي
وَقَدَّمَ الْقَوِيَّ فِي الرُّوَجِ
- ٧١٣ - دَيْنٌ فَنَفْسٌ ثُمَّ عَقْلٌ نَسَبُ
مَالٌ إِلَى ضَرُورَةٍ تَنْتَسِبُ
- ٧١٤ - وَرَتَّبْنَا وَالتَّغْطِيَةَ مُسَاوِيًا
عَرْضًا عَلَى الْمَالِ تَكُنُ مُوَافِيًا

٧١٥ - فَحِفْظُهَا حَثٌّ عَلَى الْإِنْسَانِ
فِي كُلِّ شِرْعَةٍ مِنَ الْأَدْيَانِ

٧١٦ - أَلْحَقْ بِهِ مَا كَانَ ذَا تَكْمِيلٍ
كَالْحَدِّ فِيمَا يُشَكِّرُ الْقَلِيلِ

٧١٧ - وَهُوَ حَلَالٌ فِي شَرَائِعِ الرُّسُلِ
غَيْرِ الَّذِي نَسَخَ شِرْعَةَ السُّبُلِ

٧١٨ - أَبَاحَهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
بِرَأْيِ نَبِيِّهَا مِنَ الْأَحْكَامِ

٧١٩ - وَالْبَيْعُ فَالْإِجَارَةُ الْحَاجِيَّةُ
خِيَارُ بَيْعٍ لِأَحَقِّ جَلِيٍّ

٧٢٠ - وَمَا يُتَمُّمُ لَدَى الْحُدَاقِ
حَثٌّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ

٧٢١ - مِنْهُ مُوَافِقُ أَصُولِ الْمَذْهَبِ
كَسَلْبِ الْأَعْبُدِ شَرِيفِ الْمَنْصِبِ

٧٢٢ - وَحُرْمَةُ الْقَدْرِ وَالْإِنْفَاقِ
عَلَى الْأَقَارِبِ ذَوِي الْإِمْلَاقِ

٧٢٣ - وَمَا يُعَارِضُ كِتَابَةَ سَلَمٍ
وَنَخْوَهُ وَأَكْلُ مَا صِيدَ يُؤْتَمُّ

- ٧٢٤ - مِنَ الْمُنَاسِبِ مُؤَثَّرٌ ذِكْرُ
بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ نَوْعُهُ اغْتَبِرُ
- ٧٢٥ - فِي النَّوْعِ لِلْحُكْمِ وَإِنْ لَمْ يُغْتَبِرْ
بِذَيْنِ بَلْ تَرْتَّبُ الْحُكْمِ ظَهَرَ
- ٧٢٦ - عَلَيَّ وَفَاقِهِ فَذَا الْمُسْلَائِمُ
أَقْرَاهُ مَا ذَكَرَ قَبْلُ الْقَاسِمِ
- ٧٢٧ - مِنْ اعْتِبَارِ النَّوْعِ فِي الْجِنْسِ وَمِنْ
عَكْسِ وَمِنْ جِنْسٍ بِآخِرِ زُكْنِ
- ٧٢٨ - أَحْصِ حُكْمَ مَنَعٍ مِثْلِ الْخَمْرِ
أَوْ الْوُجُوبِ لِمَنَاهِي الْعَضْرِ
- ٧٢٩ - فَمُطَلَقُ الْحُكْمَيْنِ بَعْدَهُ الطَّلَبُ
وَهُوَ بِالتَّخْيِيرِ فِي الْوَضْعِ اضْطَحَبَ
- ٧٣٠ - فَكَوْنُهُ حُكْمًا كَمَا فِي الْوَضْفِ
مُنَاسِبٌ خَصَّصَهُ ذُو الْعُرْفِ
- ٧٣١ - مَضْلَحَةٌ وَضِدُّهَا بَعْدَ فَمَا
كَوْنُ مَحَلِّهَا مِنْ أَلْدُعْلِمَا
- ٧٣٢ - فَتَقْدِمُ الْأَخْصَصُ وَالسَّغْرِيْبُ
أَلْفِي اغْتِبَارُهُ الْعَلِي الرَّقِيْبُ

٧٣٣ - وَالْوَضْفُ حَيْثُ الْإِغْتِبَارُ يُجْهَلُ
فَهُوَ الْاسْتِضْلَاحُ قُلُ وَالْمُرْسَلُ

٧٣٤ - نَقَبَلُهُ لِغَمَلِ الصَّحَابَةِ
كَالنَّقْطِ لِلْمُضْحَفِ وَالْكِتَابَةِ

٧٣٥ - تَوَلِيَةِ الصُّدُيقِ لِلْفَارُوقِ
وَهَذَا جَارِ مَسْجِدِ لِلضُّيُوقِ

٧٣٦ - وَعَمَلِ السُّكَّةِ تَجْدِيدِ النُّدَا
وَالسُّجْنِ تَذْوِينِ الدَّوَايِنِ بَدَا

٧٣٧ - إِخْرِمَ مُنَاسِبًا بِمُفْسِدٍ لَزِمَ
لِلْحُكْمِ وَهُوَ غَيْرَ مَرْجُوحٍ عَلِيمِ

فصل الشبه

٧٣٨ - وَالشَّبَهُ الْمُسْتَلْزَمُ الْمُنَاسِبَا
مِثْلُ الْوَضْوِ يَسْتَلْزِمُ التَّقْرُبَا

٧٣٩ - مَعَ اغْتِبَارِ جِنْسِيهِ الْقَرِيبِ
فِي مِثْلِهِ لِلْحُكْمِ لَا الْقَرِيبِ

٧٤٠ - صِلَاحُهُ لَمْ يُدْرَ دُونَ الشَّرْعِ
وَلَمْ يُنْطَ مُنَاسِبًا بِالسَّمْعِ

- ٧٤١ - وَحَيْثُ مَا أَمْكَنَ قَيْسُ الْعِلَّةِ
فَتَرَكَهُ بِالِاتِّفَاقِ أَثْبِتِ
٧٤٢ - إِلَّا فَنَفِي قَبُولِهِ تَرَدُّدُ
غَلَبَةُ الْأَشْبَاهِ هُوَ الْأَجْوَدُ
٧٤٣ - فِي الْحُكْمِ وَالصِّفَةِ ثُمَّ الْحُكْمِ
فَصِفَةٌ فَقَطْ لَدَى ذِي الْعِلْمِ
٧٤٤ - وَابْنُ عُلَيَّةَ يَرَى لِلصُّورِي
كَالْقَيْسِ لِلخَيْلِ عَلَى الْحَمِيرِ

فصل الدوران الوجودي والعدمي، وقد

يسمى بالدوران فقط، وبالطرد والعكس

- ٧٤٥ - أَنْ يُوجَدَ الْحُكْمُ لَدَى وُجُودِ
وَصِفِ وَيَنْتَفِي لَدَى الْفُقُودِ
٧٤٦ - وَالْوَضْفُ ذُو تَنَاسُبٍ أَوْ اخْتِمَالٍ
لَهُ وَالْأَفْعَنْ الْقَصْدُ اعْتِزَلِ
٧٤٧ - وَهُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ سَنَدُ
فِي صُورَةٍ أَوْ صُورَتَيْنِ يُوجَدُ
٧٤٨ - أَصْلُ كَبِيرٍ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ
وَالنَّافِعَاتِ عَاجِلًا وَالضَّائِرَةِ

فصل الدوران الوجودي وهو الطرد

- ٧٤٩ - وجود حُكْمٍ حَيْثَمَا الوَصْفُ حَصَلَ
والاقترانُ في انتفا الوصفِ انْحَظَلُ
٧٥٠ - وَلَمْ يَكُنْ تَنَاسُبٌ بِالذَّاتِ
وَتَبَعَ فِيهِ لَدَى الشُّقَاتِ
٧٥١ - وَرَدَّةُ النَّقْلِ عَنِ الصَّحَابَةِ
وَمَنْ رَأَى بِالْأَصْلِ قَدْ أَجَابَهُ
٧٥٢ - وَالْعَكْسُ وَهُوَ الدُّورَانُ الْعَدَمِي
لَيْسَ بِمَسْئَلِكِ لِتِلْكَ فَاغْلَمِ
٧٥٣ - أَنْ يَتَّفِيَ الْحُكْمُ مَتَى الوَصْفُ انْتَفَى
وما لَدَى المَوْجُودِ إِثْرُهُ اقْتَفَى

فصل تنقيح المناط

- ٧٥٤ - وَهُوَ أَنْ يَجِي عَلَى التَّعْلِيلِ
بِالْوَصْفِ ظَاهِرٍ مِنَ التَّنْزِيلِ
٧٥٥ - أَوْ الْحَدِيثِ فَالْخُصُوصَ يَطْرُدُ
عَنِ اعْتِبَارِ الشَّارِعِ الْمُجْتَهِدِ
٧٥٦ - فَمِثْلُهُ مَا كَانَ بِإِلْغَا الفَارِقِ
وما بِتَغْيِيرِ مِنْ دَلِيلِ رَائِقِ

- ٧٥٧ - مَنْ الْمَنَاظِرُ أَنْ تَجِي أَوْصَافُ
فَبَغَضَهَا يَأْتِي لَهُ انْحِذَابُ
- ٧٥٨ - عَنِ اعْتِبَارِهِ وَمَا قَدْ بَقِيَا
تَرْتَّبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ اقْتِفِيَا
- ٧٥٩ - تَحْقِيقُ عِلَّةِ عَلَيْهَا اثْتِلِفَا
فِي الْفَرْعِ تَحْقِيقَ مَنَاظِرِ الْإِنْفَا
- ٧٦٠ - وَالْعَجْزُ عَنِ إِبْطَالِ وَضْفٍ لَمْ يُفِذْ
عِلِّيَّةً لَهُ عَلَى الَّذِي اغْتُمِدْ
- ٧٦١ - كَذَا إِذَا مَا أَمْكَنَ الْقِيَّاسُ
بِهِ عَلَى الَّذِي ارْتَضَاهُ النَّاسُ

فصل القوادح

- ٧٦٢ - مِنْهَا وَجُودُ الْوَضْفِ دُونَ الْحُكْمِ
سَمَاءُ بِالنَّقْضِ وَعَاءُ الْعِلْمِ
- ٧٦٣ - وَالْأَكْثَرُونَ عِنْدَهُمْ لَا يَقْدَحُ
بَلْ هُوَ تَخْصِيصٌ وَذَا مُصَحِّحٌ
- ٧٦٤ - وَقَدْ رُوي عَنْ مَالِكٍ تَخْصِيصُ
إِنْ يَكُ الْإِسْتِثْبَاتُ لَا التَّنْصِيصُ

- ٧٦٥ - وَعَكْسُ هَذَا قَدْ رَأَى الْبَعْضُ
وَمُنْتَقَى ذِي الْإِخْتِصَارِ النَّقْضُ
- ٧٦٦ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مَنْصُوصَةً بِظَاهِرٍ
وَلَيْسَ فِيهَا اسْتَنْبَاطٌ بِضَائِرٍ
- ٧٦٧ - إِنْ جَاءَ لِفَقْدِ الشَّرْطِ أَوْ لِمَا مَنَعَ
وَالْوَفْقُ فِي مِثْلِ الْعَرَايَا قَدْ وَقَعَ
- ٧٦٨ - جَوَابُهُ مَنَعٌ وَجُودِ الْوَصْفِ أَوْ
مَنَعٌ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِيهَا قَدْ رَوَّأَ
- ٧٦٩ - وَالْكَسْرُ قَائِدٌ وَمِثْلُهُ ذَكَرَا
تَخَلَّفَ الْحِكْمَةُ عَنْهُ مَنْ دَرَى
- ٧٧٠ - وَمِثْلُهُ إِطَالُ لُجْزٍ وَالْحَيْلُ
ضَاقَتْ عَلَيْهِ فِي الْمَجِيءِ بِالْبَدَلِ
- ٧٧١ - وَعَدَمُ الْعَكْسِ مَعَ اتِّحَادِ
يُقَدِّحُ دُونَ النَّصِّ بِالسُّمَادِ
- ٧٧٢ - وَالْوَضْفُ إِنْ يُغْدَمُ لَهُ تَأْثِيرُ
فَإِنَّكَ لَأَنْتِقَاضِهِ يَصِيرُ
- ٧٧٣ - خُصَّ بِذِي الْعِلَّةِ بِاتِّتْلَافِ
وَذَاتِ الْاسْتَنْبَاطِ وَالْإِخْلَافِ

- ٧٧٤ - يَجِيءُ فِي الطَّرْدِي حَيْثُ عَلَا
بِهِ وَقَدْ يَجِيءُ فِي مَا أَصْلًا
- ٧٧٥ - وَذَا بِإِيْدَا عِلَّةٍ لِلْحُكْمِ
مِمَّنْ يَرَى تَعَدُّدًا ذَا سُقْمِ
- ٧٧٦ - وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ أَضْرَبُ
فَمِنْهُ مَا لَيْسَ لِقَيْدٍ يُجْلَبُ
- ٧٧٧ - وَمَا لِقَيْدٍ عَنِ ضَرُورَةٍ ذَكَرَ
أَوْ لَا وَفِي الْعَقْرِ خِلَافٌ قَدْ سَطَرَ
- ٧٧٨ - وَالْقَلْبُ إِثْبَاتُ الَّذِي الْحُكْمَ نَقَضَ
بِالْوَضْفِ وَالْقَدْحُ بِهِ لَا يُعْتَرَضُ
- ٧٧٩ - فَمِنْهُ مَا صَحَّحَ رَأْيَ الْمَعْتَرِضِ
مَعَ أَنَّ رَأْيَ الْخِصْمِ فِيهِ مُنْتَقِضُ
- ٧٨٠ - وَمِنْهُ مَا يَبْطُلُ بِالتَّزَامِ
أَوْ الطُّبَاقِ رَأْيَ ذِي الْخِصَامِ
- ٧٨١ - وَمِنْهُ مَا إِلَى الْمَسَاوَاةِ نُسِبُ
تُبُوْتُ حُكْمَيْنِ لِلأَصْلِ يَنْسَلِبُ
- ٧٨٢ - حُكْمٌ عَنِ الْفَرْعِ بِالائْتِلَافِ
وَوَاحِدٌ مِنْ ذَيْنِ ذُو خِلَافِ

- ٧٨٣- فَيَلْحَقُ الْفَرْعَ بِالْأَصْلِ فَيَرِدُ
كَوْنُ التَّسَاوِي وَاجِباً مِنْ مُنْتَقِدِ
- ٧٨٤- قَبُولُهُ فِيهِ خِلَافاً يَحْكِي
بَغْضُ شُرُوحِ الْجَمْعِ لِابْنِ السُّبْكِيِّ
- ٧٨٥- وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ قَدْ حُجِّجَ جَلَا
وَهُوَ تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مُسْجَلَا
- ٧٨٦- مِنْ مَانِعٍ أَنْ الدَّلِيلَ اسْتَلْزَمَا
لِمَا مِنَ الصُّورِ فِيهِ اخْتِصَامَا
- ٧٨٧- يَجِيءُ فِي النَّفْيِ وَفِي التُّبُوتِ
وَلِشُمُولِ اللَّفْظِ وَالشُّكُوتِ
- ٧٨٨- عَمَّا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ قَدْ خَلَا
مِنْ شَهْرَةٍ لِحَوْفِهِ أَنْ تُحْظَلَا
- ٧٨٩- وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ قَدْ دَخِ
إِبْدَاءُ مُخْتَصِرٍ بِالْأَصْلِ قَدْ صَلَخِ
- ٧٩٠- أَوْ مَانِعٍ فِي الْفَرْعِ وَالْجَمْعِ يَرَى
إِلَّا فَلَ فَرْقَ أَنْسَاسٍ كُبْرَا
- ٧٩١- تَعَدُّ الْأَصْلَ لِفَرْعٍ مُغْتَمِدِ
إِذْ يُوجِبُ الْقُوَّةَ تَكْثِيرُ السَّنَدِ

٧٩٢ - فالفرقُ بينهُ وأصلُ قَدْ كَفَى
وقال لا يَكْفِيهِ بَعْضُ العُرْفَا

٤٩٣ - وقيل إن ألحقَ بالمجموع
فواحدٌ يَكْفِيهِ لا الجَمِيعِ

٧٩٤ - وهَلْ إذا اشْتَقِلَ بالتُّبْيَانِ
يَكْفِي جَوَابٌ واحدٌ قَوْلَانِ

٧٩٥ - مِنَ القَوَادِحِ فَسَادُ الوَضْعِ أَنْ
يجي الدليلُ حائِداً عَنِ السَّنَنِ

٧٩٦ - كالأخذِ لِلتَّوسِيعِ والتَّسْهِيلِ
والنَّفْيِ والإثْبَاتِ مِنْ عَدِيلِ

٧٩٧ - منه اعتبار الوصف بالإجماع
والذُّكْرِ أو حديثه المطاع

٧٩٨ - بِتَأْقِضِ الحُكْمِ بِذا القِيَّاسِ
جَوَابُهُ بِصِحَّةِ الأساسِ

٧٩٩ - والخُلْفُ لِلنَّصِ أو اجماع دَعَا
فساد الاعتبار كُلُّ مَنْ وَعَى

٨٠٠ - وذاك مِنْ هذا أَخْصُ مُطْلَقَا
وكَوْنُهُ ذا الوَجْهِ مِمَّا يُشْتَقَى

- ٨٠١- وَجَمَعَهُ بِالْمَنْعِ لَا يَضْمِيرُ
 كَانَ لَهُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ
- ٨٠٢- مِنَ الْقَوَادِحِ كَمَا فِي النَّقْلِ
 مَنْعٌ وَجُودٌ عِلَّةٌ لِالأَضَلِّ
- ٨٠٣- وَمَنْعٌ عِلِّيَّةٌ مَا يُعَلَّلُ
 بِهِ وَقَدْحُهُ هُوَ الْمُعْرُولُ
- ٨٠٤- وَيَقْدَحُ التَّفْسِيمُ أَنْ يَحْتَمِلَا
 لَفْظٌ لِأَمْرَيْنِ وَلَكِنْ حُظِلَا
- ٨٠٥- وَجُودٌ عِلَّةٌ بِأَمْرٍ وَاحِدٍ
 وَلَيْسَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالأَوَارِدِ
- ٧٠٦- جَوَابُهُ بِالأَوْضَعِ فِي المُرَادِ
 أَوْ الظُّهُورِ فِيهِ بِاسْتِشْهَادِ
- ٨٠٧- وَلِلْمُعَارَضَةِ وَالأَمْنَعِ مَعَا
 أَوْ الأَخِيرِ الإِعْتِرَاضُ رَجَعَا
- ٨٠٨- وَالإِعْتِرَاضُ يُلْحَقُ الدَّلِيلَا
 دُونَ الحِكَايَةِ فَلَا سَبِيلَا
- ٨٠٩- وَالشَّأْنُ لَا يُفْتَرَضُ المِثَالُ
 إِذْ قَدْ كَفَى الفَرَضُ وَالأَحْتِمَالُ

خاتمة

- ٨١٠- وَهُوَ مَفْرُوضٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ
لِلْحُكْمِ مِنْ نَصِّ عَلَيْهِ يَنْبَنِي
- ٨١١- لَا يَنْتَمِي لِلْعَوِثِ وَالْجَلِيلِ
إِلَّا عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ
- ٨١٢- وَهُوَ مَسْفُودٌ مِنَ الْأَصُولِ
وَشِرْعَةٌ الْإِلَهِ وَالرَّسُولِ
- ٨١٣- مَا فِيهِ نَفْسِي فَارِقِي وَلَوْ بَطْنٌ
جَلِي وَبِالْخَفِيِّ عَكْسَهُ اسْتَبِينُ
- ٨١٤- كَوْنُ الْخَفِيِّ بِالشُّبْهِ دَابًّا يَسْتَوِي
وَبَيْنَ ذَيْنِ وَاضِحٌ مِمَّا رُوي
- ٨١٥- قِيلَ الْجَلِي وَواضِحٌ وَذُو الْخَفَا
أُولَى مُسَاوِ أَدْوَنُ قَدْ عُرِفَا
- ٨١٦- وَمَا بَدَاتِ عِلَّةٌ قَدْ جُمِعَا
فِيهِ فَتَمِيسَ عِلَّةٌ قَدْ سُمِعَا
- ٨١٧- جَامِعُ ذِي الدَّلَالَةِ الَّذِي لَزِمَ
فَأَثَرُ فَحُكْمُهَا كَمَا رُيِمَ
- ٨١٨- قِيَاسَ مَعْنَى الْأَصْلِ عَنْهُمْ حَقَّقِي
لِمَا دُعِيَ الْجَمْعَ بِنَفْسِي الْفَارِقِي

كتاب الاستدلال

- ٨١٩- ما لَيْسَ بِالنَّصِّ مِنَ الدَّلِيلِ
وَلَيْسَ بِالِاجْتِمَاعِ وَالتَّمْثِيلِ
- ٨٢٠- منه قياسُ المنطقي والعكسِ
ومِثْلُهُ فَقَدْ الشَّرْطُ دُونَ لَيْسَ
- ٨٢١- ثُمَّ انْتَفَا الْمُذْرَكُ مِمَّا يُرْتَضَى
كَذَا وَجُودُ مَا نَعِ أَوْ مَا اقْتَضَى
- ٨٢٢- وَمِثْلُهُ الاستقراءُ بالجزئي
عَلَى ثُبُوتِ الحُكْمِ لِلْكُلِّيِّ
- ٨٢٣- فَإِنْ يَعْصَمُ غَيْرَ ذِي الشُّقَاقِ
فَهُوَ حُجَّةٌ بِالِاتِّفَاقِ
- ٨٢٤- وَهُوَ فِي البَعْضِ إِلَى الظَّنِّ انْتِسَابُ
يُسَمَّى لِحُوقِ الفَرْدِ بِالَّذِي غَلَبَ
- ٨٢٥- وَرَجْحَنَ كَوْنَ الإِسْتِضْحَابِ
لِلْعَدَمِ الأَضْلَى مِنْ ذَا البَابِ
- ٨٢٦- بَعْدَ قُصَارَى البَحْثِ عَنِ نَصِّ قَلَمٍ
يَلْفَ وَهَذَا البَحْثُ وَفَقاً مُنْحَتِمٌ
- ٨٢٧- وَإِنْ يُعَارِضُ غَالِباً ذَا الأَضْلُ
فَفِي المَقْدَمِ تَنَافِي التَّنْقُلِ

٨٢٨ - وَمَا عَلَى ثَبوتِهِ لِسَبَبٍ
شَرَعٌ يَدُلُّ مِثْلَ ذَاكَ اسْتَضْحِبِ

٨٢٩ - وَمَا بِمَاضٍ مُثَبَّتٌ لِلْحَالِ
فَهُوَ مَقْلُوبٌ وَعَكْسُ الْخَالِي

٨٣٠ - كَجَرِي مَا جُهِّلَ فِيهِ الْمَصْرِفُ
عَلَى الَّذِي الْآنَ لَذَاكَ يُغْرِفُ

٨٣١ - وَالْأَخْذُ بِالَّذِي لَهُ رُجْحَانُ
مِنَ الْأَدِلَّةِ هُوَ اسْتِحْسَانُ

٨٣٢ - أَوْ هُوَ تَخْصِيصٌ بِغَرْفٍ مَا يَعْمُ
وَرغِي الْاسْتِصْلَاحَ بَعْضُهُمْ يَوْمُ

٨٣٣ - وَرَدُّ كَوْنِهِ دَلِيلًا يَنْقَدِخُ
وَيَقْصُرُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ مُتَضَخٌ

٨٣٤ - رَأْيُ الصَّحَابِيِّ عَلَى الْأَصْحَابِ لَا
يَكُونُ حِجَّةً بِرَوقٍ مَنْ خَلَا

٨٣٥ - فِي غَيْرِهِ ثَالِثُهَا إِنْ انْتَشَرَ
وَمَا مُخَالَفٌ لَهُ قَطُّ ظَهَرَ

٨٣٦ - وَيَقْتَدِي مَنْ عَمَّ بِالْمُجْتَهِدِ
مِثْلُهُمْ لَدَى تَحَقُّقِ الْمُعْتَمَدِ

- ٨٣٧ - والتَّابِعِي فِي الرَّأْيِ لَا يُقَلِّدُ
لَهُ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ أَحَدٌ
- ٨٣٨ - مَنْ لَمْ يَكُنْ مَجْتَهِدًا فَالْعَمَلُ
مِنْهُ بِمَعْنَى النَّصِّ مِمَّا يُحْظَلُ
- ٨٣٩ - سَدُّ الذَّرَائِعِ إِلَى الْمَحْرَمِ
حَتْمٌ كَفَتْحِهَا إِلَى الْمُنْحَتِمِ
- ٨٤٠ - وبِالسُّكْرَانَةِ وَتَذِبِ وَرَدَا
وَالْبَغِ إِنْ يَكُ الْفَسَادُ أَبْعَدَا
- ٨٤١ - أَوْ رَجَحَ الْإِضْلَاحَ كَالْأَسَارِي
تُقَدَى بِمَا يَنْفَعُ لِلنَّصَارِي
- ٨٤٢ - وَانظُرْ تَدَلِّي دَوَالِي الْعِنَبِ
فِي كُلِّ مَشْرِقٍ وَكُلِّ مَغْرَبِ
- ٨٤٣ - وَيُنْتَبَهُ الْإِلْهَامُ بِالنَّعْرَاءِ
أَعْنِي بِهِ الْإِلْهَامَ الْأَوْلِيَاءِ
- ٨٤٤ - وَقَدْ رَأَى بَغْضُ مَنْ تَصَوَّفَا
وَعِضْمَةَ النَّبِيِّ تُوجِبُ اقْتِفَا
- ٨٤٥ - لَا يَحْكُمُ الْوَلِي بِلَا دَلِيلِ
مِنَ النَّصُوصِ أَوْ مِنَ التَّأْوِيلِ

- ٨٤٦ - فِي غَيْرِهِ الظَّنُّ وَفِيهِ القَطْعُ
لأجلِ كَشْفِ ما عَلَيْهِ نَقْعُ
- ٨٤٧ - وَالظَّنُّ يَخْتَصُّ بِخَمْسِ الغَيْبِ
لِنَفِي عِلْمِها بِدُونِ رَبِّ
- ٨٤٨ - قَدْ أُسِّسَ الفِئَةُ على رَفْعِ الضَّرَرِ
وَأَنَّ ما يَشُقُّ يَجْلِبُ الوَطَرِ
- ٨٤٩ - وَنَفِي رَفْعِ القَطْعِ بِالشُّكِّ وَأَنَّ
يُحَكِّمَ العُرْفُ وِزادَ مَنْ قَطُنُ
- ٨٥٠ - كَوْنُ الأُمُورِ تَبِعَ المَقاصِدِ
مَعَ تَكْلُفِ بَبَغْضِ وارِدِ

كتاب التعدادِ والتراجيحِ

- ٨٥١ - ولا يَجِي تَعارضُ إلا لِما
مِنَ الدَّلِيلَيْنِ إلى الظَّنِّ انْتَمَى
- ٨٥٢ - والاعتِدالُ جائزُ في الواقِعِ
كَمَا يَجوزُ عِنْدَ ذَهْنِ السامِعِ
- ٨٥٣ - وقولُ مَنْ عَثَهُ رُويَ قولانِ
مُؤَخَّرًا إِذْ يَتَّعاقِبانِ

- ٨٥٤ - إِلا فَمَا صَاحِبَهُ مُؤَيَّدُ
وَعَيْرُهُ فِيهِ لَهُ تَرْدُدُ
- ٨٥٥ - وَذِكْرُ مَا ضَعُفَ لَيْسَ لِلْعَمَلِ
إِذْ ذَاكَ عَنِ وِفَاقِهِمْ قَدْ انْحَظَلِ
- ٨٥٦ - بَلْ لِلشَّرْقِيِّ لِمَدَارِجِ السَّنَا
وَيَحْفَظُ الْمُدْرَكَ مَنْ لَهُ اعْتِنَا
- ٨٥٧ - أَوْ لِمُرَاعَاةِ الْخِلَافِ الْمَشْتَهَرِ
أَوْ الْمُرَاعَاةِ لِكُلِّ مَا سَطِرَ
- ٨٥٨ - وَكَوْنِهِ يُلْجِي إِلَيْهِ الضَّرْرُ
إِنْ كَانَ لَمْ يَشْتَدَّ فِيهِ الْخَوْرُ
- ٨٥٩ - وَثَبَّتَ الْعَزْرُ وَقَدْ تَحَقَّقَا
ضُرًّا مِنْ الضَّرْبِ بِهِ تَعَلَّقَا
- ٨٦٠ - وَقَوْلُ مَنْ قَلَّدَ عَالِمًا لَقِي
اللهَ سَالِمًا فَغَيْرُ مُطْلَقِ
- ٨٦١ - إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَحْوِ مَالِكِ أَلْفُ
قَوْلٌ بَدِي وَفِي نَظِيرِهَا عُرِفَ
- ٨٦٢ - فَذَاكَ قَوْلُهُ بِهَا الْمُسَخَّرُجُ
وَقِيلَ عَزْوُهُ إِلَيْهِ حَرَجُ

- ٨٦٣ - وفي انتسابه إليه مُطْلَقًا
خُلِفَ مَضَى إِلَيْهِ مَنْ قَدْ سَبَقَا
- ٨٦٤ - وَتَنْشَأُ الطَّرِيقُ مِنْ نَصَّيْنِ
تَعَارُضًا فِي مُتَشَابِهَيْنِ
- ٨٦٥ - تَقْوِيَةُ الشُّبْهِ هِيَ التَّرْجِيحُ
وَأَوْجَبَ الْأَخْذَ بِهِ الصَّحِيحُ
- ٨٦٦ - وَعَمِلَ بِهِ أَبَاهُ الْقَاضِي
إِذَا بِهِ الظَّنُّ يَكُونُ الْقَاضِي
- ٨٦٧ - وَالْجَمْعُ وَاجِبٌ مَتَى مَا أَمَكْنَا
إِلَّا قَلِيلًا خَيْرٌ نَسَخٌ بَيْنَنَا
- ٨٦٨ - وَوَجِبَ الْإِسْقَاطُ بِالْجَهْلِ وَإِنْ
تَقَارَنَا فَفِيهِ تَخْيِيرٌ زَكِنُ
- ٨٦٩ - وَحَيْثُمَا ظَنَّ الدَّلِيلَانِ مَعَا
فَفِيهِ تَخْيِيرٌ لِقَوْمٍ سُمِعَا
- ٨٧٠ - أَوْ يَجِبُ الْوَقْفُ أَوْ التَّنْسَاقُ
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ حَكَاهُ الضَّابِطُ
- ٨٧١ - وَإِنْ يُتَمَدَّمُ مُشْعِرٌ بِالظَّنِّ
فَانْسَخْ بِأَخْرِ لَدَى ذِي الْقَنْ

٨٧٢ - ذُو الْقَطْعِ فِي الْجَهْلِ لَدَيْهِمْ مُعْتَبَرٌ
وَإِنْ يَعْصَمُ وَاحِدٌ فَقَدْ غَبَرَ

فصل الترجيح باعتبار حال الراوي

٨٧٣ - قَدْ جَاءَ فِي الْمَرْجِّحَاتِ بِالسَّنَدِ
عُلُوُّهُ وَالزَّيْدُ فِي الْحِفْظِ يُعَدُّ

٨٧٤ - وَالْفِئْقَةُ وَاللُّغَةُ وَالنَّخْوُ وَرَعٌ
وَضَبْطُهُ وَفِطْنَةٌ فَقَدْ الْبِدَعُ

٨٧٥ - عَدَالَةٌ بِقَيْدِ الْأَشْتِهَارِ
وَكَوْنُهُ زُكِّيَ بِاخْتِيارِ

٨٧٦ - صَرِيحُهَا وَأَنْ يَزَكِّيَ الْأَكْثَرُ
وَقَدْ تَدْلِيهِسُ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا

٨٧٧ - حُرِّيَّةٌ وَالْحِفْظُ عِلْمُ النَّسَبِ
وَكَوْنُهُ أَقْرَبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

٨٧٨ - ذُكُورَةٌ إِنْ حَالُهُ قَدْ جُهِلَا
وَقِيلَ لَا وَبَعْضُهُمْ قَدْ فَصَّلَا

٨٧٩ - مَا كَانَ أَظْهَرَ رِوَايَةً وَمَا
وَجْهَ التَّحْمِيلِ بِهِ قَدْ عَلِمَا

٨٨٠ - تَأَخَّرُ الْإِسْلَامَ وَالْبَغْضُ اغْتَمَى
تَرْجِيحَ مَنْ إِسْلَامُهُ تَقْدَمَا

٨٨١ - وَكَوْنُهُ مُبَاشِرًا أَوْ كُلفًا
أَوْ غَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ لِأَمْنٍ مِنْ خَفَا

٨٨٢ - أَوْ رَاوِيًا بِاللَّفْظِ أَوْ ذَا الْوَاقِعِ
وَكَوْنُ مَنْ رَوَاهُ غَيْرَ مَانِعٍ

٨٨٣ - وَكَوْنُهُ أُودِعَ فِي الصَّحِيحِ
لِمُسْلِمٍ وَالشَّيْخِ ذِي التَّرْجِيحِ

فصل الترجيح باعتبار حال المروي

٨٨٤ - وَكَثْرَةُ الدَّلِيلِ وَالرُّوَايَةِ
مُرْجُحٌ لَدَى ذَوِي الدَّرَايَةِ

٨٨٥ - وَقَوْلُهُ فَالْفِعْلُ فَالتَّفْهِيمُ
فصَاحَةٌ وَأَلْفِي الكَثِيرُ

٨٨٦ - زِيَادَةُ وَلُغَةُ القَبِيلِ
وَرُجُحُ المُجِلِّ لِلرُّسُولِ

٨٨٧ - وَشُهْرَةُ القِصَّةِ ذِكْرُ السَّبَبِ
وَسَمْعُهُ إِبَاهُ دُونَ حُجْبِ

- ٨٨٨ - وَالْمَدَنِي وَالْخَبِرُ الَّذِي جَمَعَ
حُكْمًا وَعِلَّةً كَقَتْلِ مَنْ رَجَعَ
- ٨٨٩ - وَمَا بِهِ لِعِلَّةٍ تَقْدُمُ
وَمَا بِتَوَكُّيدٍ وَخَوْفٍ يُغْلَمُ
- ٨٩٠ - وَمَا يَعْنِي مُطْلَقًا إِلَّا السَّبَبُ
فَقَدْ مَنَّهُ تَقْضِي حُكْمًا قَدْ وَجِبَ
- ٨٩١ - مَا مِنْهُ لِلشَّرْطِ عَلَى الْمَنْكُرِ
وَهُوَ عَلَى كُلِّ الَّذِي لَهُ دُرِي
- ٨٩٢ - مُعْرِفُ الْجَمْعِ عَلَى مَا اسْتَفْهِمَا
بِهِ مِنْ الَّلَفْظَيْنِ أَعْنِي مَنْ وَمَا
- ٨٩٣ - وَذِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْمُعْرِفِ
ذِي الْجِنْسِ لِاحْتِمَالِ عَهْدٍ قَدْ بَفِي
- ٨٩٤ - تَقْدِيمُ مَا خُصَّ عَلَى مَا لَمْ يُخْصَّ
وَعَكْسُهُ كُلُّ آتَى عَلَيْهِ نَصْرٌ
- ٨٩٥ - إِشَارَةٌ وَذَاتُ الْإِيمَا يُرْتَضَى
كَوْنُهُمَا مِنْ بَعْدِ ذَاتِ الْاِقْتِضَا
- ٨٩٦ - فَمَا عَلَى الْمَفْهُومِ وَالْمُؤَافَقَةِ
وَمَا لِكَ غَيْرِ الشُّذُوذِ وَافَقَةِ

فصل التَّرْجِيحِ بِاعْتِبَارِ الْمَذْئُولِ

- ٨٩٧ - وَنَاقِلٌ وَمُثَبِّتٌ وَالْأَمْرُ
بَعْدَ النَّوَاهِي ثُمَّ هَذَا الْآخِرُ
- ٨٩٨ - عَلَى الْإِبَاحَةِ وَهَكَذَا الْخَبَرُ
عَلَى النَّوَاهِي وَعَلَى الَّذِي أَمَرَ
- ٨٩٩ - فِي خَبَرِي إِبَاحَةٍ وَحَظْرٍ
ثَالِثُهَا هَذَا كَذَاكَ يَجْرِي
- ٩٠٠ - وَالْجَزْمُ قَبْلَ النَّدْبِ وَالَّذِي نَفَى
حَدًّا عَلَى مَا الْحَدُّ فِيهِ أَلْفَا
- ٩٠١ - مَا كَانَ مَذْئُولٌ لَهُ مَعْقُولًا
وَمَا عَلَى الرَّوْضِ أَتَى دَلِيلًا

فصل تَرْجِيحِ الْإِجْمَاعَاتِ

- ٩٠٢ - رَجُحٌ عَلَى النَّصْرِ الَّذِي قَدْ أُجْمِعَا
عَلَيْهِ وَالصَّنْحِبِ عَلَى مَنْ تَبِعَا
- ٩٠٣ - كَذَاكَ مَا انْقَرَضَ عَضْرُهُ وَمَا
فِيهِ الْعُمُومُ وَافْقَرَا مَنْ عَلِمَا

فصل ترجيح الأقيسة والحدود

- ٩٠٤ - بِقُوَّةِ الْمَثَبِ إِذَا الْأَسَاسِ
أَي حُكْمُهُ التَّرْجِيحُ لِلْقِيَاسِ
- ٩٠٥ - وَكَوْنُهُ مُوَافِقَ السُّنَنِ عَنْ
بِالْقَطْعِ بِالْعِلَّةِ أَوْ غَالِبِ ظَنِّ
- ٩٠٦ - وَقُوَّةِ الْمَسَلِّكَ وَتُقَدِّمُ
مَا أَضَلُّهَا تَشْرِكُهُ مُعَمَّمًا
- ٩٠٧ - وَذَاتِ الْأَنْعَامِ كِاسٍ وَأَطْرَادٍ
فَذَاتِ الْأَخْرِ بِلا عِنَادٍ
- ٩٠٨ - وَعِلَّةُ النَّصِّ وَمَا أَضَلَّانِ
لَهَا كَمَا قَدْ مَرَّ بِجَرِيَانِ
- ٩٠٩ - فِي كَثْرَةِ الْفُرُوعِ خُلْفٌ قَدْ أَلَمَ
وَمَا تُقَلِّلُ تَطَرَّقَ الْعَدَمِ
- ٩١٠ - ذَاتِيَّةٌ قَدْ مَ وَذَاتِ تَغْدِيَّةِ
وَمَا اخْتِيَاطًا عَلِمْتَ مُقْتَضِيَّةِ
- ٩١١ - وَقَدْ مَنَ مَا حُكْمُ أَضَلِّهَا جَرِي
مُعَلَّلًا وَفَقَالَ لَدِي مَنْ غَبَرَا
- ٩١٢ - بَعْدَ الْحَقِيقِيَّ أَتَى الْعُرْفِيَّ
وَيَعْدَ هَذَيْنِ أَتَى الشَّرْعِيَّ

- ٩١٣ - وفي الحدود الأشهر المُقَدِّمُ
وما صريحا أو أعم يُعَلِّمُ
- ٩١٤ - وما يوافق لِتَنَقُّلِ مُطَلِّقا
والحدُّ سائرَ الرُّسُومِ سَبَقا
- ٩١٥ - وقد خَلَّتْ مُرَجَّحاتُ فاعْتَبِرْ
واعلَمَ بأنَّ كُلَّها لا يَنْحَصِرُ
- ٩١٦ - قُطِبَ رَحاما قُرَّةُ المَظِنَّةِ
فَهي لَدِي تَعارِضِ مَئِنَّةِ

كتاب الاجتهاد في الفروع

- ٩١٧ - بَدَلُ الفَقِيهِ الوُشْعِ أن يُحْصِلا
ظَنًّا بأنَّ ذاكَ حَتْمٌ مَثَلًا
- ٩١٨ - وذاكَ مَعَ مُجَنِّهٍ رَدِيفُ
وما لَهُ يُحَقِّقُ التَّكْلِيفُ
- ٩١٩ - وهو شَدِيدُ الفَهِمِ طَبِعاً واخْتِلافُ
في مَنْ بِإِنكارِ القِياسِ قَدْ عُرِفُ
- ٩٢٠ - قَدْ عَرَفَ التَّكْلِيفَ بِالدَّلِيلِ
ذِي العَقْلِ قَبْلَ صارِفِ الثُّقُولِ

- ٩٢١ - وَالنَّخْوَ وَالْمِيزَانَ وَاللُّغَةَ مَعِ
عِلْمِ الْأَصُولِ وَبِلَاغَةِ جَمْعِ
- ٩٢٢ - وَمَوْضِعِ الْأَحْكَامِ دُونَ شَرْطِ
حِفْظِ الْمُتَوَرِّقِينَ عِنْدَ أَهْلِ الضَّبْطِ
- ٩٢٣ - ذُو رُتْبَةٍ وَسَطِي فِي كُلِّ مَا غَبَرَ
وَعِلْمِ الْإِجْمَاعَاتِ مِمَّا يُغْتَبَرُ
- ٩٢٤ - كَشَرْطِ الْأَحَادِ وَمَاتَوَاتِرَا
وَمَا صَحِيحاً أَوْ ضَعِيفاً قَدْ جَرَى
- ٩٢٥ - وَمَا عَلَيهِ أَوْ بِهِ النَّسْخُ وَقَعِ
وَسَبَبِ النُّزُولِ شَرْطِ مُتَّبِعِ
- ٩٢٦ - كَحَالَةِ الرُّوَاةِ وَالْأَضْحَابِ
وَقَلْدَنْ فِي ذَا عَلَى الصَّوَابِ
- ٩٢٧ - وَلَيْسَ الْاجْتِهَادُ مِمَّنْ قَدْ جَهِلَ
عِلْمَ الْفُرُوعِ وَالْكَلَامِ يَنْحَظِلُ
- ٩٢٨ - كَالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى كَذَا لَا تَجِبُ
عَدَالَةُ عَلَى الَّذِي يُنْتَخَبُ
- ٨٢٩ - هَذَا هُوَ الْمُطْلَقُ وَالْمَقْيَدُ
مُنْسَفِلَ الرُّتْبَةِ عَنْهُ يُوجَدُ

- ٩٣٠ - مُلْتَزِمٌ أُصُولَ ذَاكَ الْمُطَّلَقِ
فَلَيْسَ يَغْدُوهَا عَلَى الْمُحَقِّقِ
- ٩٣١ - مَجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ مَنْ أُصُولُهُ
مَنْصُوصَةٌ أَوْ لَا حَوَى مَعْقُولُهُ
- ٩٣٢ - وَشَرْطُهُ التَّخْرِيجُ لِلْأَحْكَامِ
عَلَى تَنْصُوصِ ذَلِكَ الْإِمَامِ
- ٩٣٣ - مُجْتَهِدُ الْفُتْيَا الَّذِي يُرْجَعُ
قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ وَذَلِكَ أَرْجَحُ
- ٩٣٤ - لِجَاهِلِ الْأَصُولِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا
نَقَلَ مُسْتَوْفِي فَقَطْ وَأَمَّا
- ٩٣٥ - يَجُوزُ الْاجْتِهَادُ فِي مَنْ فَقَطْ
أَوْ فِي قَضِيَّةٍ وَبَعْضٌ قَدْ رَبَطَ
- ٩٣٦ - وَالْخُلْفَ فِي جَوَازِ الْاجْتِهَادِ أَوْ
وَقَوَعِهِ مِنَ السُّبْبِيِّ قَدْ رَوَّاهُ
- ٩٣٧ - وَوَجِبَ الْعِصْمَةُ يَمْنَعُ الْجَنْفُ
وَصَحَّحَ الْوَقُوعَ عَضْرَةَ السَّلَفِ
- ٩٣٨ - وَوَحَّدَ الْمُصِيبَ فِي الْعَقْلِيِّ
وَمَا لِكَ رَأَاهُ فِي الْفِرْعَعِيِّ

- ٩٣٩ - فَالْحُكْمُ فِي مَذْهَبِهِ مُعَيَّنٌ
لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَا يُبَيِّنُ
- ٩٤٠ - مُخْطِئُهُ وَإِنْ عَلَيهِ أَنْحَتَمَا
إِصَابَةٌ لَهُ الثَّوَابُ اِزْتَسَمَا
- ٩٤١ - وَمَنْ رَأَى كُلاً مُصِيباً يَغْتَقِذُ
لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ ظَنَّ الْمَجْتَهِدِ
- ٩٤٢ - أَوْ تَمَّ مَا لَوْ عُيِّنَ الْحُكْمُ حَكَمٌ
بِهِ لِدَرْءِ أَوْ لَجَلْبِ قَدْ أَلَمَّ
- ٩٤٣ - لِيَذَا يُصَوِّبُونَ فِي ابْتِدَاءِ
وَالْاِجْتِهَادِ دُونَ الْاِثْتِهَاءِ
- ٩٤٤ - وَالْحُكْمُ وَهُوَ وَاحِدٌ مَتَى عُقِلَ
فِي الْفَرْعِ قَاطِعٌ وَلَكِنْ قَدْ جُهِلَ
- ٩٤٥ - وَهُوَ آئِسٌ مَتَى مَا قَصَّصَا
فِي نَظَرٍ وَفَقَا لَدَى مَنْ قَدْ دَرَى
- ٩٤٦ - وَالْحُكْمُ مِنْ مَجْتَهِدٍ كَيْفَ وَقَعَ
دُونَ شُدُوزِ نَقْضِهِ قَدْ اِمْتَنَعَ
- ٩٤٧ - إِلَّا إِذَا التَّصَّرَّ أَوْ الْاِجْمَاعُ أَوْ
قَاعِدَةٌ خَالَفَ فِيهَا مَا رَأَى

- ٩٤٨ - أو اجتهاده أو القيس الجلي
على الأصح أو بغير المغتلي
- ٩٤٩ - حكّم في مذهبه وإن وصل
لرؤية الترجيح فالنقض انحطت
- ٩٥٠ - وقدم الضعيف إن جرى عمل
به لأجل سبب قد اتصل
- ٩٥١ - وهل يقيس ذو الأصول إن عديم
نص إمامه الذي له لزم
- ٩٥٢ - مع التزام ماله أو مطلقا
ويغضهم بنصه تعلقا
- ٩٥٣ - ولم يضمّن ذو اجتهاد ضيما
إن يك لا لقاطع قد رجعا
- ٩٥٤ - الأهل يضمّن أولا يضمّن
إن لم يكن منه تولّ بيّن
- ٩٥٥ - وإن يكن منسباً فالنظر
ذاك وفاقاً عند من يحرر

فصل في التقليد في الفروع

- ٩٥٦ - هو التزام مذهب الغير بلا
عِلْمٍ دليله الذي تَأَصَّلَا
- ٩٥٧ - يَلْزَمُ غَيْرَ ذِي اجْتِهَادٍ مُطْلَقٍ
وَإِنْ مُسَقِّدًا إِذَا لَمْ يُطِيقِ
- ٩٥٨ - وَهُوَ لِلْمُجْتَهِدِينَ مُمْتَنِعٌ
لِنَظَرِ قَدْ رُزِقُوهُ مُتَّبِعٌ
- ٩٥٩ - وَلَيْسَ فِي فَتْوَاهُ مُفْتٍ يُتَّبَعُ
إِنْ لَمْ يُضِفْ لِلدِّينِ وَالْعِلْمِ الْوَرَعُ
- ٩٦٠ - مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْعِلْمِ وَالْعَدْلِ اشْتَهَرَ
أَوْ حَصَلَ الْقَطْعُ فَالاسْتِفْتَا انْحَظَرُ
- ٩٦١ - وَوَجِبَ تَجْدِيدُ ذِي الرَّأْيِ النَّظَرُ
إِذَا مُمَائِلٌ عَرَا وَمَا ذَكَرُ
- ٩٦٢ - لِلنَّصِّ مِثْلَ مَا إِذَا تَجَدَّدَا
مُتَّبِعٌ إِلَّا قَلْبٌ يُجَدَّدَا
- ٩٦٣ - وَهَلْ يُكْرَرُ سُؤَالُ الْمَجْتَهِدِ
مَنْ عَمَّ إِنْ مُمَائِلُ الْفَتْوَى يَعُدُّ
- ٩٦٤ - وَثَانِيًا إِذَا النَّقْلِ صِرْفًا أَهْمِلِ
وَخَيْرُنَ عِنْدَ اسْتِوَاءِ السُّبُلِ

٩٦٥ - وزائداً في العلم بغض قداما
وقدم الأورع كل القداما

٩٦٦ - وجائز تقليد ذي اجتهاد
وهو مفضول بلا استبعاد

٩٦٧ - فكل مذهب وسيلة إلى
دار الحبور والقصور جعلا

٩٦٨ - وموجب تقليد الأزجع وجب
لديه بحث عن إمام منتخب

٩٦٩ - إذا سمعت فالإمام مالك
صح له الشاؤ الذي لا يدرك

٩٧٠ - للأثر الصحيح مع حسن النظر
في كل فن كالكتاب والأثر

٩٧١ - والخلف في تقليد من مات وفي
بيع طرؤس الفقه الآن قد نفي

٩٧٢ - ولك أن تسأل للثبوت
عن مأخذ المسؤول لا التعتت

٩٧٣ - ثم عليه غاية البيان
إن لم يكن عذر بالاكتمان

- ٩٧٤ - يُتَدَبُّ لِلْمَفْتِي أَطْرَاحُهُ النَّظَرُ
إِلَى الْحُطَامِ جَاعِلِ الرُّضَا الْوَطْرُ
- ٩٧٥ - مُتَّصِفًا بِجِلْبَابِ الْوَقَارِ
مُحَاشِيًا مَجَالِسَ الْأَشْرَارِ
- ٩٧٦ - وَالْأَرْضُ لَا عَن قَائِمٍ مَجْتَهِدٍ
تَخْلُو إِلَى تَزَلُّزِ الْقَوَاعِدِ
- ٩٧٧ - وَهُوَ جَائِزٌ بِحُكْمِ الْعَقْلِ
مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ بِالنُّقْلِ
- ٩٧٨ - وَإِنْ بِقَوْلِ ذِي اجْتِهَادٍ قَدْ عَمِلَ
مَنْ عَمَّ فَالرَّجُوعُ عَنْهُ مُنْحَظِلٌ
- ٩٧٩ - إِلَّا فَهَلْ يَلْزَمُ أَوْ لَا يَلْزَمُ
إِلَّا الَّذِي شَرَعَ أَوْ يَلْتَزِمُ
- ٩٨٠ - رُجُوعُهُ لِغَيْرِهِ فِي آخِرِ
يَجُوزُ لِلِاجْتِمَاعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
- ٩٨١ - وَذُو التَّزَامِ مَذْهَبٌ هَلْ يَنْتَقِلُ
أَوْ لَا وَتَفْصِيلٌ أَصَحُّ مَا نَقِلُ
- ٩٨٢ - وَمَنْ أَجَازَ لِلْخُرُوجِ قَبْلًا
بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَغْتَقِدَا

- ٩٨٣ - فَضْلًا لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يَبْتَدِغْ
بِخُلْفِ الْأَجْمَاعِ وَإِلَّا يَمْتَنِعْ
- ٩٨٤ - وَعَدَمِ الثَّقَلِيدِ فِيمَا لَوْ حَكَمَ
قَاضٍ بِهِ بِالنَّقْضِ حُكْمُهُ يُؤَمُّ
- ٩٨٥ - أَمَا التَّمَذُّبُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ
فَصُنْعٌ غَيْرٌ وَاجِدٌ مُبْجَلٌ
- ٩٨٦ - كَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالطَّحَاوِي
وَابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ ذِي الْفَتَاوِي
- ٩٨٧ - إِنْ يَنْتَقِلْ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ
كَكَوْنِهِ سَهْلًا أَوْ التَّرْجِيحِ
- ٩٨٨ - وَذَمُّ مَنْ نَوَى الدُّنَا بِالْقَيْسِ
عَلَى مُهَاجِرٍ لَأَمِّ قَيْسِ
- ٩٨٩ - وَإِنْ عَنِ الْقَضَائِنِ قَدْ تَجَرَّدَا
مَنْ عَمَّ فَلْتُبِخْ لَهُ مَا قَصَدَا
- ٩٩٠ - ثُمَّ التَّزَامُ مَذْهَبٌ قَدْ ذُكِرَا
صِحَّةُ فَرُضِهِ عَلَى مَنْ قَصُرَا
- ٩٩١ - وَالْمُجْمَعُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ
وَقَفُّ غَيْرِهَا الْجَمِيعُ مَنَعَةُ

- ٩٩٢ - حَتَّىٰ يَجِيءَ الْفَاطِمِي الْمُجَدِّدُ
دِينَ الْهُدَىٰ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ
- ٩٩٣ - أَنهَيْتُ مَا جَمَعَهُ اجْتِهَادِي
وَضَرَبِي الْأَغْوَارَ مَعَ الْأَنْجَادِ
- ٩٩٤ - مِمَّا أَفَادَنِيهِ دَرْسُ الْبِرَّةِ
مِمَّا انْطَوَتْ عَلَيْهِ كُتُبُ الْمَهْرَةِ
- ٩٩٥ - كَالشَّرْحِ لِلتَّنْقِيحِ وَالتَّنْقِيحِ
وَالجَمْعِ وَالآيَاتِ وَالتَّلْوِيحِ
- ٩٩٦ - مُطَالَعًا لِابْنِ حُلُولِ الْأَمْعَا
مَعَ حَوَاشِي تَعْجِيبِ الْمُطَالِعَا
- ٩٩٧ - فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْمَجْزَلِ
الْمَانِحِ الْفَضْلَ لَنَا الْمُكْمَلِ
- ٩٩٨ - لِنَنْعَمَ عَنْهَا بِكُلِّ الْعَدُّ
لَوْ كَانَ مَا فِي الْأَرْضِ لِي يَمُدُّ
- ٩٩٩ - ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ
عَلَى الَّذِي انْجَلَىٰ بِهِ الظُّلَامُ
- ١٠٠٠ - مُحَمَّدِ الَّذِي سَمَا عَلَى السَّمَا
وَأَهْلِهِ مِنْ بَعْدِ مَا الْأَرْضُ سَمَا

١٠٠١ - أسأله الحُسنَى وزَيْدًا والرُّضَى
واللُّطْفَ بي في كُلِّ أمرٍ قد قَضَى

تم بحمد الله

ألفُ وبيت عَدَدُ المراقبي
ليس بسافل ولا براقبي

الفهرس

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقم الأبيات</u>	<u>الموضوع</u>
٥		مقدمة المحقق
٧	١٥ - ١	مقدمة المؤلف
٩	١٢٣ - ١٦	(١) كتاب أصول الفقه
٢١	١٣٣ - ١٢٤	(٢) كتاب القرآن ومباحث الأقوال
٢٢	١٧٢ - ١٣٤	فصل المنطوق والمفهوم
٢٧	١٨٦ - ١٧٣	فصل في الاشتقاق
٢٨	١٩٣ - ١٨٧	فصل في الترادف
٢٨	١٩٨ - ١٩٤	فصل المشترك
٢٠	٢٠٢ - ١٩٩	فصل الحقيقة
٣٠	٢٢٣ - ٢٠٣	فصل المجاز
٣٣	٢٢٧ - ٢٢٤	فصل المعرب
٣٣	٢٣٥ - ٢٢٨	فصل الكناية والتعريض
٣٤	٣١٧ - ٢٣٦	فصل الأمر
٤٤	٣٢٣ - ٣١٨	فصل الواجب الموسع
٤٤	٣٣٩ - ٣٢٤	فصل ذو الكفاية
٤٦	٣٤٩ - ٣٤٠	فصل النهي
٤٧	٣٧٨ - ٣٥٠	فصل العام

<u>رقم الصفحة</u>	<u>رقم الآيات</u>	<u>الموضوع</u>
٥١	٣٧٩ - ٣٨١	فصل ما عدم العموم فيه أصح
٥١	٣٨٢ - ٣٩٣	فصل التخصيص
٥٣	٣٩٤ - ٤٢٢	فصل المخصص المتصل
٥٦	٤٢٣ - ٤٣١	فصل المخصص المنفصل
٥٧	٤٣٢ - ٤٤٠	فصل المقيد والمطلق
٥٨	٤٤١ - ٤٥٣	فصل التأويل والمحكم والمجمل
٦٠	٤٥٤ - ٤٦٥	فصل البيان
٦١	٤٦٦ - ٤٨٩	فصل النسخ
٦٤	٤٩٠ - ٥٩١	(٣) كتاب السنة
٧٥	٥٩٢ - ٥٩٥	فصل كيفية رواية الصحابي
٧٦	٥٩٦ - ٦٠٢	فصل كيفية رواية غير الصحابي
٧٧	٦٠٣ - ٦٣٠	(٤) كتاب الاجماع
٨٠	٦٣١ - ٦٣٨	(٥) كتاب القياس
٨١	٦٣٩ - ٦٥٢	فصل أركان القياس
٨٢	٦٥٣ - ٦٦٠	فصل الفرع
٨٣	٦٦١ - ٦٨٠	فصل العلة
٨٦	٦٨١ - ٧٣٧	فصل مسالك العلة
٩١	٧٣٨ - ٧٤٤	فصل الشبه
٩٣	٧٤٥ - ٧٤٨	فصل الدوران الوجودي والعدمي
٩٤	٧٤٩ - ٧٥٣	فصل الدوران الوجودي وهو الطرد
٩٤	٧٥٤ - ٧٦١	فصل تنقيح المناط

<u>رقم الأبيات</u>	<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٧٦٢ - ٨٠٩	٩٥	فصل القوادح
٨١٠ - ٨١٨	١٠١	فصل خاتمة
٨١٩ - ٨٥٠	١٠٢	(٦) كتاب الاستدلال
٨٥١ - ٨٧٢	١٠٥	(٧) كتاب التعادل والتراجيح
٨٧٣ - ٨٨٣	١٠٨	الترجيح باعتبار حال الراوي
٨٨٤ - ٨٩٦	١٠٩	الترجيح باعتبار حال المروي
٨٩٧ - ٩٠١	١١١	الترجيح باعتبار المدلول
٩٠٢ - ٩٠٣	١١١	ترجيح الاجماعات
٩٠٤ - ٩١٦	١١٢	ترجيح الأقيسة والحدود
٩١٧ - ٩٥٥	١١٣	(٨) كتاب الاجتهاد في الفروع
٩٥٦ - ١٠٠١	١١٨	فصل في التقليد في الفروع

وكيل التوزيع خارج المملكة العربية السعودية

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف: 300227 - فاكس: 701974

Email: Ibnhazim@cyberia.net.lb